الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعلـــــيم الـــــعالي والبـــحث الـــــعلمي
المدرســـــة العليا للـــــــتجارة

مذكرة تخرج
مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير

الموضوع:

دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة القطاع الفلاحي بالجزائر

إعداد الطالبتين:
- كطوفي اميرة (محاسبة ومالية)
- بهلول لبنى (مراقبة التسيير)

تحت إشراف الاستاذ:
صبوعة عبد العزيز

مكان التربص: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر
مدة التربص: 02 أفريل إلى 30 أفريل 2017

دفعة جوان 2017

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعلـــــيم الـــــعالي والبـــحث الـــــعلمي
المدرســـــة العليا للـــــــتجارة

مذكرة تخرج
مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير

الموضوع:

دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة القطاع الفلاحي بالجزائر

إعداد الطالبتين:
- كطوفي اميرة (محاسبة ومالية)
- بهلول لبنى (مراقبة التسيير)

تحت إشراف الاستاذ:
صبوعة عبد العزيز

مكان التربص: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر
مدة التربص: 02 أفريل إلى 30 أفريل 2017

دفعة جوان 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا لطريق فيه خير لنا وأنار لنا درب العلم
وأعاننا على اتمام عملنا.

ومصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فالشكر موصول إلى:

الأستاذ صبوعة عبد العزيز على قبوله الاشراف على هذا البحث ونصائحه القيمة
وتوجيهاته المفيدة.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى كافة أساتذة المدرسة العليا للتجارة عرفانا لهم بالجميل.

دون أن ننسى فضل هيئة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المستقبلة لنا طيلة فترة التربص
على كل المساعدات والتسهيلات

التي منحتنا إياها، وكافة عمالها الذين أعانونا في هذا العمل
وخاصة عمال مديرية برمجة الاستثمارات والدراسات الاقتصادية.

ونخص بالذكر: السيد يحياوي والسيدة بكيس

ولكل من أمدنا بيد العون في انجاز هذا التقرير من قريب أو من بعيد.

إهـداء

الحمد لله والصلاة والسلام على من أكمل الله به الدين واتم به النعمة نبينا محمد

صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه التابعين له بإحسان الى يوم الدين

اللهم نسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا امين يارب العالمين

يشرفني أن أهدي هذا العمل الى العائلة الكريمة التي لطالما كانت لي سندا طيلة المسار الدراسي

وأخص بالذكر الوالد الكريم أطال الله في عمره الذي لولا الله ثم توجيهه المبارك ما وفقت إلى هذا كله.

وكذا إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها والتي لولا الله ثم دعائها ما وفقت إلى هذا.

الى كافة أساتذة المدرسة العليا للتجارة عرفانا لهم بالجميل

أهديهم أسمى معاني التقدير والاحترام

ولكل من أمدني بيد العون في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

وأتمنى أن يفتح الله علينا أبواب الخير والبركة وأن يكون هذا العمل المنجز

بداية لآفاق جديدة.

أميـــــرة

إهــداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

شرف عظيم لي ان اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية

إلى توأم روحي وسندي في الحياة: زوجي أحمد

إلى أخواتي حفظهم الله وجميع أفراد عائلتي

إلى براعم الأسرة، رمز البراءة: عبد الغفور، صالح، علياء، أنفال، عبد المؤمن

إلى كل من جمعني بهم القدر في لحظة خير

إلى كل الأحباب والأصدقاء، وأخص بالذكر هاجر[3]، مريم، أحلام

إلى من قاسمني هذا العمل حتى النهاية زميلتي أميرة

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب وبعيد

أهدي ثمرة جهدي

لبنـــى

الفهرس العام

الشكر

الإهداء

الفهرس العام I

قائمة الجداول IV

قائمة الأشكال V

قائمة المختصرات VI

قائمة الملاحق VII

المقدمة العامة.....أ-هـ

الفصل الأول:مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية 1

مقدمة الفصل الأول 1

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية 2

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 2

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية 3

المطلب الثالث: قياس التنمية الاقتصادية 6

المبحث الثاني: نظريات، سياسات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها 9

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية 9

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية 12

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية..... 14

المبحث الثالث: طرق تحقيق التنمية الاقتصادية، مصادر تمويلها وعقباتها 16

المطلب الأول: طرق تحقيق التنمية الاقتصادية.....16

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية..... 19

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية..... 22

خلاصة الفصل الأول..... 25

الفصل الثاني: الملامح العامة للاستثمار الفلاحي بالجزائر 26
مقدمة الفصل الثاني 27
المبحث الأول: تطور سياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر (1962 إلى يومنا هذا)..... 28
المطلب الأول: التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979) 28
المطلب الثاني: الاصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي (1980-1999)..... 30
المطلب الثالث: الاستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي (2000-2008)..... 33
المطلب الرابع: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (منذ 2009 إلى يومنا هذا)..... 35
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي 37
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الفلاحي 37
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي..... 40
المبحث الثالث: مراحل الاستثمار الفلاحي، قراراته ومصادر تمويله 45
المطلب الأول: مراحل الاستثمار الفلاحي 46
المطلب الثاني: مبادئ قرار الاستثمار الفلاحي وخصائصه..... 47
المطلب الثالث: مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي وإجراءاته 48
خلاصة الفصل الثالث 52
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.....53
مقدمة الفصل الثالث..... 54
المبحث الأول: تقديم عام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية وأهم مديرياتها 55
المطلب الأول: نشأة وتطور وزارة الفلاحة والتنمية الريفية..... 55
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوزارة وأهم مديرياتها.....56
المطلب الثالث: تقديم ومهام مديرية برمجة الاستثمارات والدراسات الاقتصادية..... 59
المبحث الثاني: واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي في الجزائر 61
المطلب الأول: مؤهلات الفلاحة ومعوقات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.....61
المطلب الثاني: جهود الدولة لدعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي.....64

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.....68
المبحث الثالث: دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة.....
2015/2009 69
المطلب الأول: دراسة تطور بعض المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر خلال الفترة
2015/2009.....69
المطلب الثاني: دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق مناصب عمل في الجزائر خلال الفترة
2015/2009.....77
المطلب الثالث: دراسة تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015/2009 78
المطلب الرابع: دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحفيز معدل النمو الاقتصادي(PIB) في الجزائر خلال
الفترة 2015/2009..... 80
خلاصة الفصل الثالث.....83
الخاتمة العامة..... 84
الملـخص 88
قائمة المراجع.....90
الملاحق.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	تطور إنتاج ومردودية الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2009/2015	69
2-3	تطور إنتاج ومردودية البقوليات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	70
3-3	تطور إنتاج ومردودية الخضر في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	71
4-3	تطور إنتاج ومردودية الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	72
5-3	تطور إنتاج ومردودية الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	73
6-3	تطور إنتاج ومردودية التمور في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	74
7-3	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	75
8-3	تطور اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	76
9-3	تطور الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	77
10-3	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	79
11-3	نسبة القيمة المضافة الفلاحية إلى الناتج الداخلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى الفترة 2015/2009	80

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	22
1-2	ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي	35
2-2	أهداف الاستثمار الفلاحي	43
3-2	مراحل الاستثمار الفلاحي	46
1-3	الهيكل التنظيمي لوزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية	57
2-3	الهيكل التنظيمي لمديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية	59
3-3	تطور مردودية الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	69
4-3	تطور مردودية البقوليات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	70
5-3	تطور مردودية الخضر في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	71
6-3	تطور مردودية الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	72
7-3	تطور مردودية الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	73
8-3	تطور مردودية التمور في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	74
9-3	تطور مردودية اللحوم في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	75
10-3	تطور اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	76
11-3	تطور الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	78
12-3	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015/2009	80
13-3	نسبة القيمة المضافة الفلاحية إلى الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى لسنة 2015	81

قائمة المختصرات

المختصر	الاسم بالفرنسية	الاسم الكامل
PNB	Produit National Brut	الناتج الوطني الإجمالي
OIT	Organisation internationale de travail	منظمة العمل الدولية
IQV	Indice de la Qualité de Vie	مؤشر نوعية الحياة
IDH	Indice de Développement Humain	مؤشر التنمية البشرية
PDNU	Programme de développement des Nations Unies	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
RDH	Les Rapports de Développement Humain	تقارير التنمية البشرية
PPA	Parité de pouvoir d'achat	معدل القوة الشرائية
RA	Renouveau Agricole	التجديد الفلاحي
RR	Renouveau Rural	التجديد الريفي
PRCHAT	programme de renforcement, des capacités humaines et d’assistance technique	تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني
SAP	Société Agricole de Précaution	الشركة الزراعية للاحتياط
CAMS	Agriculture coopérative multi-services	التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات
BAN	Banque Nationale d’Algérie	البنك الوطني الجزائري
CNMA	Caisse Nationale de la mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
FNDA	Fonds national pour le contrôle et le développement agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
BADR	Banque d’Agriculture et développement rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
SAU	Superficies Agricoles Utiles	أراضي زراعية مستغلة
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
OCDE	Organisation de Coopération et développement économique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	القوانين	i
02	صناديق الدعم الفلاحي	ii
03	الهيكل التنظيمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية	iii
04	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي	iiii
05	Les comptes économiques 2009/2015	iiiii

المقدمة العامة

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من بين المفاهيم الأكثر تداولا بين الاقتصاديين ومتخذي القرار وغيرهم، كما يلقى هذا المفهوم اهتماما كبيرا على المستوى العالمي وذلك يتعلق بشكل رئيسي بمحاولة العديد من الدول تحقيق ولو أدنى مستوى من الرفاه لمواطنيها أو الوصول إلى درجة أعلى من الرفاه الموجود أصلا لدى هؤلاء المواطنين.

وفي هذا الإطار تصب الدول النامية على غرار الجزائر جل اهتمامها ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تطوير نشاطها الاقتصادي، وفي ظل الوضع الراهن الذي آل إليه الاقتصاد الوطني والذي أرغم الدولة على اتخاذ العديد من التدابير التقشفية لمواجهة الاختلالات المالية، وفي ظل استمرار تراجع ايرادات الخزينة من الجباية البترولية، ارتأت الدولة للبحث عن مصادر تمويل أخرى للاقتصاد، وتباينت المواقف في أواسط الخبراء الاقتصاديين حول مساعي الحكومة الرامية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة و تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

أما بالنسبة للحلول التي يراها الخبراء كفيلة لتجنيب الجزائر المزيد من الغرق في الأزمة تتمثل في الاتجاه نحو تنويع اقتصادها الوطني، إذ لابد على الحكومة تبني المصالحة الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى على سبيل القطاع الصناعي، القطاع السياحي والقطاع الفلاحي.

إذ يعتبر هذا الأخير أي القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا لا في الجزائر فقط، بل في العالم ككل فهو يمثل العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، غير أن الواقع يؤكد فشل هذا القطاع الى حد الآن في تغطية الطلب الوطني على المنتجات الفلاحية بالقدر المرغوب فيه خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية، إذ يتسم الوضع الراهن للجزائر بالتبعية الغذائية شبه المطلقة، حيث يعتبر الأمن الغذائي مسألة حسّاسة واستراتيجية، إذ لا يمكن الحديث عن خطّة جديّة للتنمية الاقتصاديّة دون الأخذ بالاعتبار دفع القطاع الفلاحي وتطويره وفق مخططات علمية تضمن الاستغلال الفعال للإمكانيات الوطنيّة.

وفي هذا الإطار تعمل الجزائر على إعادة النظر في القطاع الفلاحي، نظرا لامتيازها بالتنوّع الكبير في المجال المناخي وامتداد الأراضي الفلاحيّة على مساحة شاسعة من مساحة البلاد، بغية إيجاد بديل اقتصادي للطاقة الناضبة والخلاص من الارتهان إلى الإنتاج الأجنبي الخاضع للعبة السوق غير المستقرة.

وفي سبيل الارتقاء بالقطاع الفلاحي تعد تنمية الاستثمار الوسيلة الناجعة لتحقيق ذلك، عن طريق إعطاء أولوية قصوى لترقية الاستثمار المنتج وتكثيف النشاط الفلاحي، وبتوجيهه عبر مساعدات تمكن من استغلال أمثل للمؤهلات الفلاحية الوطنية. وكذا الرفع من مستوى هذه المساعدات الممنوحة وتشجيع وتحفيز قوي للاستثمار الخاص خاصة، حيث يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي من الاعفاء والتخفيض من الضرائب وهذا حسب التموضع وأثر المشاريع على التنمية الفلاحية والاقتصادية.

1. أهمية البحث ودوافع اختيار الموضوع

1.1 أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

- إرساء مختلف المفاهيم والآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاستثمار الفلاحي.
- كون الاستثمار خاصة في القطاع الفلاحي من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للقطاع الفلاحي، وتعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي أجرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

2.1 دوافع اختيار الموضوع:

من بين أسباب اختيار موضوع "دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية"، ما يلـــي:

- الاهتمام بالموضوع كدافع شخصي ورغبة ذاتية.
- الحيوية الحالية لموضوع التنويع الاقتصادي والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- الرغبة في التعرف على واقع الاستثمار الفلاحي وأهم التحفيزات المتبعة من طرف الدولة في هذا السياق.
- إثراء الدراسة المتعلقة بدور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. أهداف الموضوع:

تنطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلـــي:

- نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع الاستثمار الفلاحي والتنمية الاقتصادية على حد سواء.
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي الجزائري ومكانته ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي وتقييم أدائه.
- التعرف على واقع سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأهم ما جاءت به.

- الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

3. طرح الاشكاليات

تتمثل إشكاليات الموضوع فيما يلي:

1.3 الإشكالية الرئيسية

وتتمحور حول:

ما مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

2.3 الإشكاليات الفرعية

للإجابة على الإشكالية تم تجزئها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماذا يقصد بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم جوانبها؟
- ماهية الاستثمار الفلاحي؟ وأهم مناهجه؟
- فيما تتمثل المعوقات الحائلة دون تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟ وماهي آفاقه المستقبلية؟
- ماهي أهم الوسائل والدعائم التي تقدمها الدولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي؟
- ما مدى تقييم دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي؟

4. فرضيات البحث

تم صياغة فرضيات البحث كما يلي:

1.4 الفرضية الأساسية

تم صياغة الفرضية العامة لهذه الدراسة كالآتي:

يساهم الاستثمار الفلاحي بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2.4 الفرضيات الفرعية

للتأكد من صحة الفرضية الأساسية تم بناء الفرضيات الفرعية الآتية:

- التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
- يعتبر الاستثمار الفلاحي ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وسيلة ناجعة لتحقيق التنمية.

- لعل أبرز المشاكل والمعوقات التي تعيق أداء الاستثمار الفلاحي، تلك التي تتصل بمشكل العقار وصعوبة الحصول عليه، وقد يكون بناء قاعدة هيكلية أساسية للقطاع الفلاحي بمثابة إنعاش للاستثمارات الفلاحية.
- تتبع الدولة العديد من الوسائل والدعائم الكفيلة والكافية بتطوير الاستثمار الفلاحي.
- حقق الاستثمار الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي نتائج ايجابية ملموسة في التنمية الاقتصادية.

5. منهج البحث

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة، ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، ،كما تم الإستعانة ببعض الإحصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والقوانين والتشريعات الخاصة والمنظمة لهذا القطاع، وتحليل جميع المعطيات والتعليق على البيانات وذلك لربط الجانب النظري بالواقع الجزائري من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول والبيانات.

6. حدود الدراسة

بهدف ضبط الدراسة ومن أجل توضيح المسار المتبع في التحليل واختبار فرضيات هذا البحث يتم التركيز على:

البعد الموضوعي للدراسة: يعتبر الاستثمار الفلاحي من المواضيع المقترحة التي يمكن دراستها من عدة جوانب، وتمت دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

البعد المكاني للدراسة: تمحورت الدراسة الميدانية في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

البعد الزمني للدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الفترة الممتدة بين 2009-2015 وهذا من أجل معرفة مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

7. صعوبات الدراسة

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

- قلة وعدم توفر المراجع الكافية حول الاستثمار الفلاحي وقدم الكثير منها.

- صعوبة الحصول على الاحصائيات اللازمة وعدم تجانسها وتضاربها من مصدر لأخر. وصعوبة الحصول عليها في شكل سلسلة زمنية، مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر من أجل إتمام السلسلة الزمنية محل الدراسة.
- صعوبة التوفيق بين إعداد المذكرة ودراسة المقاييس.

8. هيكل الدراسة

لتحليل الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار صحة الفرضيات سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول المتمثلة في:

الفصل الأول تحت عنوان **مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية** من خلال ثلاث مباحث، ويتناول هذا الفصل الإطار النظري للتنمية الاقتصادية من خلال المفهوم، الأهداف، وكذلك عرض مختلف جوانب التنمية الاقتصادية، ثم نختم الفصل بخلاصة حول النتائج المتوصل إليها من مضمون الفصل.

الفصل الثاني بعنوان **الملامح العام للاستثمار الفلاحي في الجزائر** من خلال ثلاث مباحث، بحيث يبحث هذا الفصل في تطور سياسات التنمية الفلاحية بالجزائر، ثم نتعرض إلى مفاهيم ومراحل الاستثمار الفلاحي ومصادر تمويله، ونختم الفصل بخلاصة عامة.

الفصل الثالث: والذي يتمحور حول **دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة القطاع الفلاحي في الجزائر، ويقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يشمل المبحث الأول التعريف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني جاء حول واقع الاستثمار الفلاحي بالجزائر وآفاقه المستقبلية، والمبحث الثالث سيتم تحليل دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

وفي الخاتمة العامة نحاول إبراز أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي نقترحها محاولة منا لفتح باب وآفاق جديدة للمهتمين بالبحث في هذا المجال.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول

التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي عرفت مكانا بارزا في الدراسات الاقتصادية على المستوى الدولي، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وأصبح من اهم اهتمامات حكومات البلدان المتقدمة والنامية، حيث ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة التنمية بمختلف جوانبها وأبعادها، وبعدها غدت من اهم المطالب الأساسية لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات بين مختلف الأجيال، ولم يقتصر هذا الاهتمام بقضايا التنمية على المستوى الوطني فقط بل تعدى إلى المستوى العالمي بما فيها مؤتمر الامم المتحدة، ولذلك تبنى هذا الفصل دراسة لأهم جوانب التنمية الاقتصادية،

حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث كالموالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات، سياسات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها.

المبحث الثالث: طرق تحقيق التنمية الاقتصادية، مصادر تمويلها وعقباتها.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تسعى كل الدول من أجل الوصول الى التقدم والتطور بالرغم من اختلاف وتباين الظروف المحيطة بها، وإن كانت دول قليلة قد بلغت مستويات متطورة ومتقدمة في مختلف المجالات في حين ان هناك دول لم توفر حتى الضروريات الاساسية لرفاهية المجتمع وبالتالي عليها بذل جهد وهو ما يعني حاجتها الملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

اختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف وجهة نظر الاقتصاديين والكتاب، ولكن جلهم اجمعوا على أنها تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي* الذي غلب على الكتابات الاولى في مجال التنمية.

1. مفهوم التنمية:

تم تعريف التنمية وفقا لما يلي[1]:

أ. **لغة:** التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع أخر، مثال ذلك أن نقول: " نما المال أي ازداد وكثر".

ب. **اصطلاحا:** التنمية هي "عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة او مستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات".

---

* **الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي:** إن النمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج، فالتنمية اذا أوسع مضمون من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، فصحيح أن كل نمو يصاحب بتغير إلا أن التغيير المرتبط بالتنمية يجب أن يشمل هيكل الاقتصاد الوطني ويسعى لتنويع مصادر الدخل، ويوسع فرص المشاركة أمام الأفراد. كما يعتبر أن: "النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في الناتج الوطني الاجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج الوطني الاجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في مختلف المجالات وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات".

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من أليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر،2011، ص147.

2. مفهوم التنمية الاقتصادية (les concepts de développement économique)

يمكن القول أن من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية، ورغم ذلك وجدت بعض التعاريف التي حاول من خلالها بعض الكتاب تحديد طبيعة التنمية الاقتصادية.

حيث عرفها كندلابرجر(Kindleberger) بأنها:" الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"[1].

ويعرفها الجغرافي سيلفي برونل (Sylvie Brunel) على أنها: "قدرة البلد على اشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية"[2].

وتعرف بأنها: "أحد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية، لأن التنمية الاقتصادية في جوهرها تعني زيادة الطاقة الإنتاجية الاقتصادية، أي تحقيق نمو اقتصادي سريع بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان، أي رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد"[3].

وكما تعرف بأنها: " إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أكبر عن معدلات نموها الطبيعي"[4].

مما سبق يمكن استخلاص أن أساس التنمية الاقتصادية هو الاعتماد على الطاقة الوطنية الكامنة، ذلك لأن التنمية لا تتحقق إلا بإحداث تحولات بنيوية وهيكلية اقتصادية واجتماعية عن طريق المشاركة الشعبية لغالبية المواطنين، بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف متعددة تدور كلها حول مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة، ولا ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

---

[1] مدحت محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص82.

[2] Pierre Dallence, Luc Lecru, « **Croissance Et Mutations De L'économie Mondial Depuis1945**», Edition de seuil, 1999, p152.

[3] عصام نور، **دول العالم النامية وتحديات القرن الحدي والعشرون**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر،2002، ص41.

[4] كاظم العيسوي ومحمود الوادي، **الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2000، ص214.

1. زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان الى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، والانخفاض في مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلات الاجتماعية إلا بزيادة الدخل الوطني، والمقصود هنا بالدخل الوطني هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة[1].

2. رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك لأنه يصعب تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل الوطني، فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل الوطني، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا [2].

فزيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة، كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، وما يحدث في هذه الحالة هو أن معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني تكون لصالح طبقة معينة من المجتمع إن لم ينخفض. لذا فإن هدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة، والتي تقوم بتنمية مواردها في الوقت الحاضر، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة هذا الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة، وبالعكس كلما كان منخفضا كلما دل هذا على انخفاض مستوى المعيشة. وتحقيق هذا الهدف لا يقف عند خلق زيادة الدخل الوطني فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية

---

[1] حسن ولاد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريتانيا**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2012، ص45.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص70.

من جهة، وطريقة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى، لذا يجب السعي الى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل الوطني بين السكان[1].

3. تقليص التفاوت في المداخيل والثروات:

يعتبر تقليص التفاوت في المداخيل والثروات من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع جزءا كبيرا من الثروة، وتتحصل على نصيب عال من الدخل لذلك تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع المداخيل والثروات بين مختلف الطبقات [2].

4. تعديل التركيب المقارن للاقتصاد الوطني:

ثمة أهداف أساسية للتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة تدور كلها حول التعديل النسبي أو المقارن للاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان تغلب الفلاحة التقليدية على البنيان الاقتصادي والإنتاجي وهي مصدر عيش لغالبية السكان ومصدر من مصادر الدخل الوطني.

لذا فإن سيطرة هذا الطابع التقليدي للقطاع على اقتصاديات هذه البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية، نتيجة تدهور الإنتاج والأسعار، مما يجعلها تشكل خطرا على مجرى حياتها الاقتصادية. وعليه يجب أن يراعي القائمون على سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول بتخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء بإنشاء صناعات جديدة أو توسيعها، إلى جانب استعمال الوسائل الحديثة للاستغلال الأمثل للقطاع الفلاحي [3].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، **مرجع سابق** ، 2006، ص70.

[2] ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 46،2009، ص110.

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت،1982، ص14.

المطلب الثالث: قياس التنمية الاقتصادية

بغية التعرف على مستويات الإنجاز والتنمية المحققة من قبل دول العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة لقياسها، وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة بعد الحرب العالمية الثانية، ففي البدء كان مقياس التنمية هو الناتج الوطني الإجمالي، ثم أصبح الناتج الوطني للفرد، ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وتطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة وهكذا تغيرت المقاييس مع مرور الزمن، وفيما يلي توضيح لتطور هذه المقاييس:

1. الناتج الوطني الإجمالي:(Produit national brut)

التنمية الاقتصادية تعني زيادة مستقرة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، حيث أن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار أي أن يكون الـ PNB بالأسعار الثابتة. ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبة استخدامه في قياس الدخل[1].

2. الناتج الوطني للفرد : (Produit national par habitant)

يعبر هذا المقياس عن حصول الزيادة في الناتج الوطني للفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة الناتج الوطني للفرد[2].

3. الحاجات الأساسية: (Les besoins de base)

بعد الانتقادات التي وجهت الى مقياس ناتج الفرد وبسبب فشل مقاربة النمو وتوزيع الناتج اتجه المفكرون الى استخدام مقياس اشباع الحاجات الاساسية، فقد تم تبني هذا المقياس من قبل المؤتمر العالمي في التشغيل في عام 1976، وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخمسية عام 1974، أي قبل سنتين من تبنيه من قبل منظمة العمل الدولية(OIT) له، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية أي الحاجات الأساسية

[1] جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلى، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم، نظريات، تطبيقات**، دار الوفاء للنشر، مصر، 2012، ص16.

[2] عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 1990-2006، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010، ص24.

للسكان وبذلك أصبح مقياس التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الاساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية[1].

4. مؤشرات اجتماعية(Indicateurs sociaux) :

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات ومستوى التغذية والتعليم والسكن، والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم. لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والاوزان لكل هذه المؤشرات الاجتماعية.

وقد تبلور مقياسان في هذا السياق الأول مقياس نوعية الحياة(Indice de qualité de vie) والتي اعتمدها الاقتصادي موريس (P.Morris)،

وكذلك مقياس التنمية البشرية (Indice de développement humain) أو ما يعرف اختصارا بـ (IDH) والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفيما يأتي شرح مختصر لكل من هذين المؤشرين:

1.4 مؤشر نوعية الحياة (I.Q.V):

من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة (P.Morris) لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية (I.Q.V). ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15، ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث، وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ33 %، ويقيس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال من 1 إلى100. حيث يمثل 1 المستوى الأدنى، ويمثل 100 المستوى الأعلى، وبخصوص توقع الحياة فإن الحد الأعلى والمساوي 100 قد أعطي إلى عمر77 سنة والحد الأدنى المساوي إلى1 أعطي الى عمر 28 سنة وضمن هذه الحدود فإن توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من1 الى 100. أما معدلات القراءة والكتابة فتقاس بالنسبة المئوية من1 الى 100، وحالما يتم ترتيب موقع البلد بالنسبة إلى توقع الحياة ووفيات الأطفال والقراءة والكتابة على مقياس يتراوح بين 1 و100 فإن الرقم القياسي المركب للبلد المعني يتم قياسه من خلال المكونات الثلاثة، مع إعطاء وزن متساوي لكل منهم.

والانتقادات الموجهة الى هذا المقياس أنه مؤشر محدود، وأنه يكمل مؤشر الـ (PNB) ولا يستبدله كما أنه لا يقيس النمو الاقتصادي، ولا يفسر الهيكل المتغير لتنظيم الاقتصادي والاجتماعي،

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الاردن، 2007، ص23.

ولا يقيس الرفاه الكلي أي لا يعبر عن مدى إشباع الحاجات الأساسية بل يقيس نوعية الحياة، والتي تهم الفقراء، ورغم هذه المحددات إلا أن المقياس يمكن أن يستخدم لتوظيف بعض الأقاليم المتخلفة ومجاميع من المجتمع الذين يعانون من الإهمال فقط[1].

2.4 مؤشر التنمية البشرية(IDH):

آخر المؤشرات المحدثة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PDNU) وذلك خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية (RDH)، ويمثل الجزء المركزي من هذه التقارير، والذي بدأ في عام1990، في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية (IDH)، وكما هو الحال مع مقياس (IQV) السابق ذكره فإن مقياس(IHD) يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ من الصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الاعلى في مقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار "يمثل ثلثين" ومتوسط سنوات الدراسة "ويمثل الثلث الباقي"؛ وكذا مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية (PPA) (Parité de pouvoir d'achat) لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة، وباستخدام هذه المكونات الثلاثة التنمية واستخدام معادلة معقدة إلى البيانات العائدة لنحو175 من البلدان المختلفة فإن مقياس (IDH) يعمل على ترتيب كل البلدان إلى 3 مجموعات: التنمية البشرية المتدنية (0,0؛0,5) والتنمية البشرية المتوسطة(0,5؛0,79) والتنمية البشرية المرتفعة(0,8؛1,0) وتجدر الإشارة إلى انه عند كل سنة فإن مقياس(IDH) يقيس المستوى النسبي وليس المطلق للتنمية البشرية، وأن تركيزه على اهداف التنمية وليس وسائل التنمية " كما هو الحال في مقياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد لوحده". وعليه فإن مقياس التنمية البشرية قد ساهم مساهمة كبيرة في تحسين مفهوم محتوى التنمية، وأنه بين لنا أي من البلدان قد نجحت وما هو مستوى إنجاز المجموعات المختلفة والأقاليم المختلفة ضمن بلدان العالم المختلفة. ومن خلال جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية في مقياس (IDH)، مما يسمح للبلدان بان تستخدم مقياسا أوسع لقياس إنجازات في مجال التنمية بشكل نسبي.

[1] جابر أحمد بسيوني، **مرجع سابق**، ص ص17،18.

وبالتالي تعمل على تركيز سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر مع القضايا التي تستحق الاهتمام الاكبر[1].

وهكذا فإن مقياس التنمية البشرية يأخذ ثلاث مؤشرات بنظر الاعتبار وهي توقع الحياة والتعليم ودخل الفرد الحقيقي.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى مقياس التنمية البشرية هي[2]:

- إن ثلاث مؤشرات فقط ليست كافية لتحديد مستوى التنمية البشرية، حيث هناك جوانب اخرى مثل: وفيات الاطفال والتغذية التي تعتبر مؤشرات مهمة.
- عدم الأخذ بأحد الأبعاد المهمة التنمية وهو الحرية الاقتصادية.
- عدم الأخذ بجوانب أخرى مثل: الشعور بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس او الدين أو العرق،

واخيرا فإن البعض يؤكد بأن ناتج الفرد الحقيقي مضافا إليه بعض المؤشرات الاجتماعية قد يكون أفضل.

المبحث الثاني: نظريات، سياسات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

تقوم عملية التنمية الاقتصادية على نظريات وسياسات تفسر مختلف جوانبها، والتي تمكن الدول النامية بالاعتماد عليها كنموذج فعال للنهوض باقتصادها، والخروج من دائرة التخلف بكل أشكالها.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية عملية شاملة لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي، بل يجب ان تكون عملية ارادية مخططة تعمل على ازالة جميع العقبات التي تقف امامها ولابد من وجود إطار اقتصادي تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة. ويشمل الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديا والتي تتمثل في:

1. نظرية الدفعة القوية (رودان-روزنشتين)

تبحث هذه النظرية في الأساس عن المسار المؤدي إلى التوزان، ولا تكثرت بالشروط عند نقطة التوزان، فإذا كان هناك نقصا في الطلب بصفة عامة في الدول النامية، فإن الاستثمارات الجديدة تعمل على زيادته، ويصبح انتاج المشروعات مجديا.

---

[1] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص5،6.

[2] صدر الدين صواليلي، نفس المرجع أعلاه.

لذلك يعتقد الاقتصادي **رودان-روزنشتين** بأن نظريته أشمل وأعم من النظرية التقليدية الساكنة والتي تهتم بنقطة التوزان الساكن، حيث الاستثمار يعادل الصفر.

ولا يتحقق تطبيق نظرية الدفعة القوية إلا بوجود برنامج مكثف وكبير وباستثمارات مناسبة تقضي على عقبات التنمية، وتضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي (بمعنى إحداث دفعة قوية للاقتصاد)، هذا ويفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة انواع من عدم القابلية للتجزئة في: دالة الانتاج، دالة الطلب، عرض الادخار.

من الطبيعي أن يكون لكل نظرية مؤيدون ومعارضون، لهذا فإن بعض المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا[1].

2. نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت النظريتين بالاقتصادي ألبرت هيرشمان، وفيما يلي عرض لأهم ما جاء في النظريتين[2]:

1.2 نظرية النمو غير المتوازن:

ركزت هذه النظرية على الدول المتخلفة بأن تبدأ بتركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وان تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الاخرى في البلاد، وكذلك وجه هيرشمان الدول النامية للتركيز على بعض القطاعات واعتبر التنمية غير المتوازنة من شأنها ان تتغلب على العجز في اتخاد القرار الاستثماري.

2.2 نظرية النمو المتوازن:

تعتمد هذه النظرية على برنامج ضخم من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية وتحقيق التوازن فيما بينها وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي. وهو ما يتوافق مع الواقع الجزائري حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن في تطوير مختلف القطاعات. والخلاصة هي أن لكل هذه النظريات عيوبها ومحاسنها وأنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو

[1] حامد الريفي، **اقتصاديات التنمية: مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص211.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص91،99.

ويبقى أن لكل هذه النظريات عيوبها ومحاسنها، حيث أنه ليس من السهل تقييم نظريتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، وذلك لأنه يمكن اختبارهما بشكل تجريبي بسهولة.

3. نظرية مراكز النمو:

تعد هذه النظرية من أفكار الفرنسي بيرو حيث وضح بخصوص هذه الظاهرة بأنها تنشأ بشكل عام حول نشاط محفز والذي ينتج عنه نتائج وأثار إيجابية، ولا تتحدد مراكز النمو بالنشاط المحفز فقط وإنما يجب أن تأخذ دور المسيطر على المجال المحيط به، وغالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية[1].

4. نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية:

ترتكز هذه النظرية على الألية التي تستطيع بواسطتها الدول المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد أكثر تحضرا وتنوعا ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات، وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل النيوكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول[2].

5. نظرية مراحل النمو لروستو:

لقد اختار الاقتصادي الأمريكي روستو مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة وذلك في كتابه الموسوم بـ: The stages of economic growt، الذي صدر في عام 1960، فحسب مذهب روستو فإن التحول من التخلف الى التنمية يمكن أن يوصف بصيغ سلاسل من الخطوات أو المراحل التي يجب ان تمر عبرها الدول لتتقدم، حيث قسم روستو مراحل التطور الاقتصادي الى خمس مراحل: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج الاقتصادي، مرحلة الوفرة في الاستهلاك، وأن الفكرة الاساسية في نظرية روستو هي مرحلة الانطلاق، ويفترض روستو ان تمر عملية النمو الاقتصادي على فترة قصيرة نسبيا من عقدين او ثلاثة عقود من الزمن عندما يتحول الاقتصاد الوطني والمجتمع بطرق ينتج عنها نموا اقتصاديا تلقائيا.

ورغم وجود انتقادات لهذه النظرية إلا أن البعض يعتبر نظرية روستو تتركز على عملية التنمية والشروط التي لابد من توفرها لتحقيق التنمية وخاصة للبلدان النامية[3].

---

[1] جابر أحمد بسيوني، **مرجع سابق**، ص ص81،78.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص81،84.
[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص114،110.

6. نظرية التبعية:

تعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي حيث ترتكز على الدول التي تعيش حالة من الجمود والتي تعاني التبعية وتخضع إلى هيمنة اقتصاد بلد آخر، حيث القوة الاحتكارية التي يمارسها المركز تقود إلى تحويل الفائض الاقتصادي من الدول التابعة إلى دول المركز.

والرسالة الأساسية لهذه النظرية إذن، هي أن تنمية الدول التي بنيت على التخلف قد أسندت تنميتها على سيطرة واحتلال موارد الدول الأخرى[1].

من خلال التطلع إلى أهم نظريات التنمية الاقتصادية، نجد أنها يجب أن ترتبط بالسياسات الخاصة بالتنمية، هذا من أجل الوقوف بنظرية أو مبدأ يعتمد عليه كنموذج معبر عن هذه النظريات ومختلف السياسات، ذلك أن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي، الثقافي والسياسي.

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية

تتلخص سياسات التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

1. تخطيط التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التخطيط على أنه عملية حصر وتجميع الموارد وتنظيم طريقة استغلالها مما يكفل لتحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة. وينقسم التخطيط حسب درجة الخطة إلى تخطيط اختياري وآخر اجباري أما حسب درجة شمول الخطة فيوجد تخطيط جزئي وتخطيط شامل، أما إذا نظرنا إلى التخطيط من حيث درجة المركزية فنجد حدان متباعدان هما المركزية المتطرفة واللامركزية المتطرفة[2]، وتوضع خطط للتنمية غالبا لفترة محددة تختلف كثيرا في طولها من دولة إلى دولة أخرى كما يمكن أن نميز عدة مراحل للتنمية هي[3]:

- مرحلة إعداد البيانات اللازمة.
- مرحلة إعداد الخطة.
- مرحلة تنفيذ الخطة.
- وأخيرا مرحلة المتابعة والتقييم.

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص114،116.
[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2001، ص ص198،179.
[3] نفس المرجع أعلاه، ص199،213.

2. تمويل التنمية الاقتصادية:

تتطلب عملية التنمية عدة مصادر تمويلية سواء كانت موارد محلية متمثلة في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص أو تمويلا مصرفيا توفره مختلف المصارف عن طريق عمليات الإقراض أو اللجوء إلى التمويل الاجنبي الخاص بالمؤسسات المالية الدولية[1].

3. الزراعة والتنمية:

لا يخفى على الدول النامية ضرورة زيادة إنتاجها من الغذاء لمواجهة الإعداد المتزايد من السكان من ناحية ولمقابلة الزيادة في الطلب المترتبة على ارتفاع مستويات المعيشة من ناحية أخرى وعلى ذلك يتعين إعطاء الأولية للاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يعتبر مصدرا للنقد الأجنبي ويعمل في نفس الوقت على التخفيف من حدة الضغوط التضخمية ويرجع التقدم الفلاحي الذي يحقق في الدول الصناعية إلى الوعي والجهد المبذول[2].

4. التصنيع كأسلوب للتنمية ووسائل تنمية الصادرات الصناعية:

يعرف التصنيع بأنه: "عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبالإضافة لمقدرة الصناعة على تحقيق قوة الجذب الأمامية والخلفية على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، يتعين أن لا يغيب من الذهن ما يتميز به الإنتاج الصناعي من ارتفاع إنتاجية العمل واستخدام الأساليب والوسائل الإنتاجية المتطورة، هناك عدة وسائل لتنمية صادرات الدول النامية فمن جانب العرض يمكن تقديم الإعانات للمصدرين وإزالة القيود الإدارية، أما من جانب الطلب فيتعين على الدول الصناعية أن يخفف من القيود القيمية والكمية، كما يجب على الدول النامية أن تولي أسواق الدول الاشتراكية اهتمامها"[3].

5. السكان والتنمية:

يصاحب عدد السكان زيادة في الاستهلاك بنفس المعدل تقريبا، في حين يساهم النمو في عدد السكان في الإنتاج، وهكذا فمواجهة المشكلة السكانية يعتبر من أهم الاستثمارات المربحة في دول العالم الثالث[4].

---

[1] فؤاد مرسي، **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية: منشأة المعارف**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،1980، ص ص63،69.
[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان أحمد يسري، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاته**، الدار الجامعية، الاسكندرية،1999، ص ص285،293.
[3] فؤاد مرسي، **مرجع سابق**، ص76.
[4] نفس المرجع أعلاه.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية

هناك شروط معينة يجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية تمس كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص كونه المحور الأساسي للتنمية ومن أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ما يلي:

1. الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، حيث تعتبر مهمة جدا للتنمية الاقتصادية، وخصوصا في المراحل الأولية للتنمية، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، فكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا للتنمية، والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية[1].

2. الموارد البشرية:

تعني الموارد البشرية القدرات، المواهب، المهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الانتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الانسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وبما أن الانسان هو غاية التنمية فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشته؛ وحيث أن الانسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فأنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني. ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية[2].

3. رأس المال:

يعتبر رأس المال المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية فهو عملية تراكمية وذاتية بمجرد أن تبدأ، وتكوين رأس المال لا يعني إلا أن يخصص المجتمع كل نشاطه لحاجات ورغبات الاستهلاك الفوري لكنه يوجد جزء منه لصنع السلع الرأسمالية والأدوات، الآلات، تجهيزات وكذا المعدات، وبمجرد الاستثمار في السلع الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الأصول الرأسمالية، الإنتاج والدخل الوطني[3].

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص139،137.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص139،141.
[3] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر،2000، ص72.

4. الاستثمار:

يعتبر تحديد نموذج صحيح للاستثمار الملائم للتنمية في اقتصاد تام بقدر أهمية تكوين رأس مال خاصة وأن هذا النموذج الأمثل غالبا ما يعتمد على وسائل الاستثمار المتاحة للدولة ويمكن حصر المعايير المختلفة للاستثمار في الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية بطرفيها، والنفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية بطرفيها والنمو المتوازن، حتى تكون هناك دفعة قوية متمثلة في العديد من الاستثمارات،

وتوجيه هذه الاستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في العديد من الأنشطة وأن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجها الطلب الاستهلاكي النهائي ثم اختيار تقنيات الإنتاج التي تتماشى مع نموذج الاستثمار الخاص بكل دولة[1].

5. القاعدة المحلية الذاتية:

تعتبر ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة داخل الدولة أحد أهم شروط دفع التنمية الاقتصادية حيث أن التنمية تكون مستحيلة إذ لم تحتل مكانا في أذهان السكان بمعنى أنها يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها وليس على الأجانب لأن الاعتماد على المساعدات الخارجية سوف يعرقل مبادرات التنمية، فضلا عن إعطاء الفرصة للمستثمرين الأجانب لاستغلال الموارد الطبيعية لمصلحتهم الذاتية[2].

6. السوق:

وجود سوق مناسبة يعد شرطا أساسيا لعملية التنمية، إذ أن إحدى العوائق التي تواجه الدول النامية هي محدودية السوق، ولتوفير سوق مناسبة يجب تطوير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وإنشاء مؤسسات أخرى وتوسيع أسواق المالية والأعمال مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة وذلك من أجل الاستغلال الأمثل والكفاءات المثلى في استخدام الموارد الموجودة[3].

7. التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي (الرقمنة):

التكنولوجيا تعني باختصار المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع، فهي تؤدي دورا كبيرا في تقدم البلد اقتصاديا، وتأخذ شكل المهارات التي تضم البشر وكذا المعرفة المتجسدة في الأشياء المادية (المعدات والآلات)[4].

---

[1] حسان بودبوز، **آليات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2016، ص22.

[2] نفس المرجع أعلاه

[3] نفس المرجع أعلاه.

[4] جابر أحمد بسيوني، **مرجع سابق**، ص ص64،66.

المبحث الثالث: طرق تحقيق التنمية الاقتصادية، مصادر تمويلها وعقباتها

تعتبر مشكلة التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي اهتم بدراستها العديد من الاقتصاديين ورجال البحث العلمي، وتعد القضية الأساسية المتداولة بين مختلف الدول، حيث تعمل أغلب الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تم عرض أهم وسائل وطرق تحقيق التنمية ومصادر تمويلها وكذا أهم عقباتها.

المطلب الأول: طرق تحقيق التنمية الاقتصادية

تعمل أغلب الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية، وللوصول إلى ذلك تستخدم العديد من الوسائل والطرق، وتتمثل أهمها في:

1. تخفيض معدلات البطالة:

تهدف عمليات الإنماء الاقتصادي لأي بلد لتحقيق مكاسب عديدة هدفها إجراء التغيير الإيجابي على الحياة العامة، وبما يوصل السكان إلى حالة الاستقرار المعيشي ومنه إلى حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ومن المؤكد أن يتم توجيه نسبة كبيرة من المخططات التنموية في البلد لغرض رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، حيث أن هذه الغاية هي من صميم أهداف التنمية، فلا خير في التنمية إن لم تخدم السكان، وتعتبرهم المحرك والمنفذ والهدف لها، فالكثير من البلدان النامية مثل الجزائر، قد استخدمت خططها التنموية بشكل لم يخدم الغالبية الكبيرة من السكان مما أثر سلبا على المجتمع ومسيرة اقتصاده[1].

ومن أهم تأثيرات الحد من البطالة فيما يخص تحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي[2]:

- عندما يكون مستوى البطالة عاليا تعمد الدولة في خططها التنموية إلى اختيار الاستثمار في نوعية المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى الأيدي العاملة الكثيرة وذلك لامتصاص العدد المتزايد من الأيدي العاملة.
- توجيه خطط التنمية إلى الريف والاستثمار بالمشاريع الفلاحية وتشجيع انخراط سكان الريف في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية سيعمل على الحد من البطالة في الريف، بالنسبة للرجال والنساء كذلك، مما ينتج عنه تحسن الحالة المعيشية.

[1] محمد براق، تسعديت بوسبعين، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، ملتقى دولي تحت عنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجزائر،2011، ص8.

[2] نفس المرجع أعلاه.

- يجب أن تكون أهداف الحد من البطالة وتوفير فرص العمل تشمل جميع أطراف المجتمع بعيدا عن الأغراض السياسية الضيقة، حيث أن بعض حكومات الدول النامية تعمل على توفير فرص العمل لطائفة أو قبيلة معينة على حساب الأخرين وبذلك تخرج عن حدود التنمية وشروطها للبلد الواحد[1].

2. الاعتماد على تنمية الموارد البشرية المستدامة:

العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية وبين التنمية الاقتصادية تنبع من واقع أن أحدهما يعتمد على الأخر، فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان النامية بأن التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار للرأسمال البشري كانت فاشلة، حيث كلفها ذلك خسارة من مواردها من جهة، وخسارة من عدم استغلال وتأهيل الموارد البشرية الوطنية، ومن جهة أخرى فقد تنبهت الدول المتقدمة لهذه العلاقة حيث قاموا بتأسيس قاعدة اقتصادية متينة اعتمدت على تنمية الإنسان ومنه لتحقيق تنمية اجتماعية ليصلوا في النهاية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة[2].

ففشل البلدان النامية في تطبيق التنمية الاقتصادية كان نتيجة تجريدها من العنصر البشري واقتصارها على فكرة الرأسمال الصناعي فقط، لذا تتطلب مثل هذه البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي[3]:

- التأكيد على التنمية البشرية المستدامة وتوجيه التعليم لتطوير مهارات الأفراد لبناء اقتصاد البلد بعيدا عن التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية.
- استثمار المورد البشري بهدف استغلاله للموارد الطبيعية، وتعليم الإنسان المحافظة على بيئته.
- توجيه الإمكانيات الذاتية نحو تنمية المجتمع إلى جانب تنمية الاقتصاد لتهيئة أجيال واعية وقادرة على بذل الطاقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

3. تطوير أسلوب الإنتاج الفلاحي:

يعتبر الإنتاج الفلاحي من أحد وسائل استثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد، حيث يساهم بشكل أساسي في تكوين جزء مهم من مصادر الدخل الوطني في البلدان التي تعتمد على الفلاحة كمورد مهم لوسائل المعيشة، لان الدعم الكبير الذي يقدمه الإنتاج الفلاحي للتنمية له تأثير كبير نظرا لما يتوفر عليه من عوامل مساعدة لنجاح العملية التنموية والتي ترتبط بصورة مباشرة بكفاءة الأداء الإنتاجي،

---

[1] محمد براق، **مرجع سابق**، ص8.
[2] بدون مؤلف، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والأبعاد، 17: 23 à 22/04/2017 le http:// www.hrdiscussion.com
[3] نفس المرجع أعلاه.

وذلك بالنسبة للمشاريع الفلاحية من جهة ومساهمتها بشكل فعال بالدخل الوطني وهذا يتحقق عندما[1]:

- يؤدي الإنتاج الفلاحي عبر مشاريعه إلى تقليص البطالة وتوسيع دائرة العمل، وتشغيل المختصين في الإنتاج الفلاحي، وعندها يكون عامل مهم في امتصاص الزيادة في عدد السكان.
- يوفر الإنتاج الفلاحي جزء كبير من المواد الأولية الداخلة في الصناعة والتي تؤدي إلى تشغيل القطاع الصناعي وتنشيط حركة السوق.
- يكون أسلوب الإنتاج الفلاحي مؤديا إلى توفير الغذاء وتقليل المستورد فإن ذلك سيكون جزءا مهما من مقومات التنمية وتوفير العملة الصعبة التي تستفيد منها الدولة في تنشيط اقتصادها، وهذا النوع من الأسلوب لا يمكن تحقيقه بصراحة إلا بوجود دعم كبير من قبل الدولة ولا ينحصر بالجانب المادي فحسب، بل يتعدى إلى تخطيط إنمائي يتصف بالحزم والإحاطة بكل مقومات تأهيل القطاع الفلاحي.

4. زيادة الإنفاق على البحث والتطوير:

التوسع في الانفاق على البحوث وأساليب تطوير الأفراد سيعطي عائد كبير للدولة فيما بعد ويمكن إيضاح ذلك بما يلي[2]:

- زيادة الإنفاق على تطوير الأفراد يعمل على زيادة نسبة الطبقة المثقفة الواعية اقتصاديا في المجتمع على أن تهتم الدولة بمراكز البحوث العلمية والاقتصادية وتقديم الدعم الكافي لأصحاب البحوث ذلك لتطوير جوانب العمل المختلفة مثل البحوث الفلاحية والصناعية.
- بناء قاعدة علمية بحثية يعتمد عليها في تكوين المخططات التنموية للبلد تعمل بشكل مخلص في تنسيق استثمار الموارد الاقتصادية والبشرية بما يساعد على نهضة البلد محليا ويشجع على صمود اقتصاده أمام التغيرات الاقتصادية الدولية.
- توفر الأفراد القادرين على إدارة وتسيير وتنفيذ المخططات التنموية الاقتصادية والبشرية بالإضافة إلى قابليتهم على إيجاد الحلول المحلية لكثير من المشاكل التي تعترض العملية التنموية واستراتيجيتها.
- الاستفادة من نتائج البحوث في تطوير قطاعات مهمة مثل القطاع الفلاحي والصناعي.

---

[1] أسماء فزاني، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013، ص 46.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص47،49.

- الاستغناء عن استيراد الخبرات الأجنبية في إدارة المؤسسات وتنظيم الأعمال الاقتصادية وبالتالي توفير جزء من الدخل يمكن إضافته في تطوير القدرات المحلية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار وأن ذلك يحتاج الى وجود ادخارات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الانتاج، والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (الاستثمارات الأجنبية)، ومن أهم مصادر تمويل التنمية نجد:

1. المصادر الداخلية: وتتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها:

1.1 الادخارات: إن مصادر الادخار ثلاثة وهي كالاتي:

أ. الادخار العائلي(L'épargne familial) :

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في ذلك الجزء المتبقي من دخول الأفراد بعد إنفاقهم على سلع وخدمات الاستهلاك ويرى البعض أن الادخار الاختياري عبارة عن تأجيل للاستهلاك، بمعنى تفضيل الاستهلاك الآجل عن الاستهلاك العاجل، كما يرى البعض أنه الدخل الذي لا يستهلك استهلاكا جاريا، حيث يتخذ هذا النوع من الادخار صورا عديدة، نجد منها مدخرات تعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات والزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في صورة نقود أو صور أخرى، وكذلك الاستثمار المباشر والذي يشكل جانبا مهما من الادخار ويتمثل في اقتناء الأراضي، المتاجر والمساكن أي المدخر نفسه المستثمر[1].

ب. ادخار قطاع الأعمال (L'épargne d'entreprise):

ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار، حيث أن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب، بطبيعة الحال، مع حجم هذا القطاع، حيث يمثل الدخل الصافي لهذا القطاع في الفرق بين الإيرادات الكلية للمشروع وبين مجموع نفقاته[2].

[1] عبد الحميد صديق ومحمد كمال صابر، **التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة أو دار نشر، مصر، 2002، ص93.
[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص191.

ج. الادخار الحكومي(L'épargne gouvernemental) :

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والإنفاق الحكومي الجاري، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون[1].

2.1 الضرائب(Les impôts) :

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، حيث تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وأن النوع الثاني من الانفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال[2].

3.1 التمويل بالعجز (Le financement du déficit):

مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى ذلك الأسلوب الذي تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة " لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة" ويتلخص هذا الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية" توسيع الائتمان" بدون الحاجة الى ادخار مسبق.

وتهدف من وراء ذلك الى رفع النمو الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها البنوك التجارية مقابل الحصول على الائتمان[3].

4.1 إستخدام القطاع الفلاحي كوسيلة للتمويل:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في تلك القطاعات. وقد تم استخدام القطاع الفلاحي في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة، لاسيما وأن الفلاحة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة في بداية مرحلة التنمية فيها تحصل الفلاحة على جانب كبير من الجهود الإنمائية، دون ان تتحمل نصيبا ملائما من الأعباء المالية لهذا من المفروض ان يحض القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة حيث يمكن لهذا القطاع من أن يساهم في زيادة معتبرة لتمويل التنمية[4].

---

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص174.
[2] جابر أحمد بسيوني، **مرجع سابق**، ص122.
[3] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، المجدلاوي، عمان، الأردن،1999، ص ص46،47.
[4] راشيدة مسعودي، **العناصر المحركة في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص ص 9،10.

2. المصادر الخارجية: نظرا لعدم تغطية المصادر الداخلية لاحتياجات التنمية فإن الدول تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب عن طريق الاعتماد على المصادر الأجنبية التي نذكر منها ما يلي:

1.2 مصادر التمويل الخاصة: وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:

أ. الاستثمارات:

✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر(L'investissement étranger direct) :**

هو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف وأن كلمة الاستثمار مباشر تعني سيطرة (كلية أو جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف وبعبارة أخرى هو الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج[1].

✓ **الاستثمار غير المباشر:**

يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، وهو ما يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، لكنه يبقى دائما عرضة للتطورات نتيجة الأزمات المالية وبذلك تتجه الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية[2].

ب. القروض التجارية(Prêt commercial) :

تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي: قروض السندات، القروض المصرفية التجارية وائتمانيات التصدير[3].

2.2 مصادر التمويل الرسمية:

تعتبر المنح والمعونات الأجنبية من الدول الصناعية المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية ومن أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، ومع ذلك من الصعب إيجاد

---

[1] نسرين برجي، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي،2013، ص ص76،81.

[2] عبد السلام ابو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، 2003، ص 64.

[3] نسرين برجي، **مرجع سابق**، ص81.

علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك لعدة أسباب ترجع للمعونات في حالات عديدة كثيرا ما لا توجه إلى الدول الأكثر حاجة إليها[1].

الشكل رقم(01/01) مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

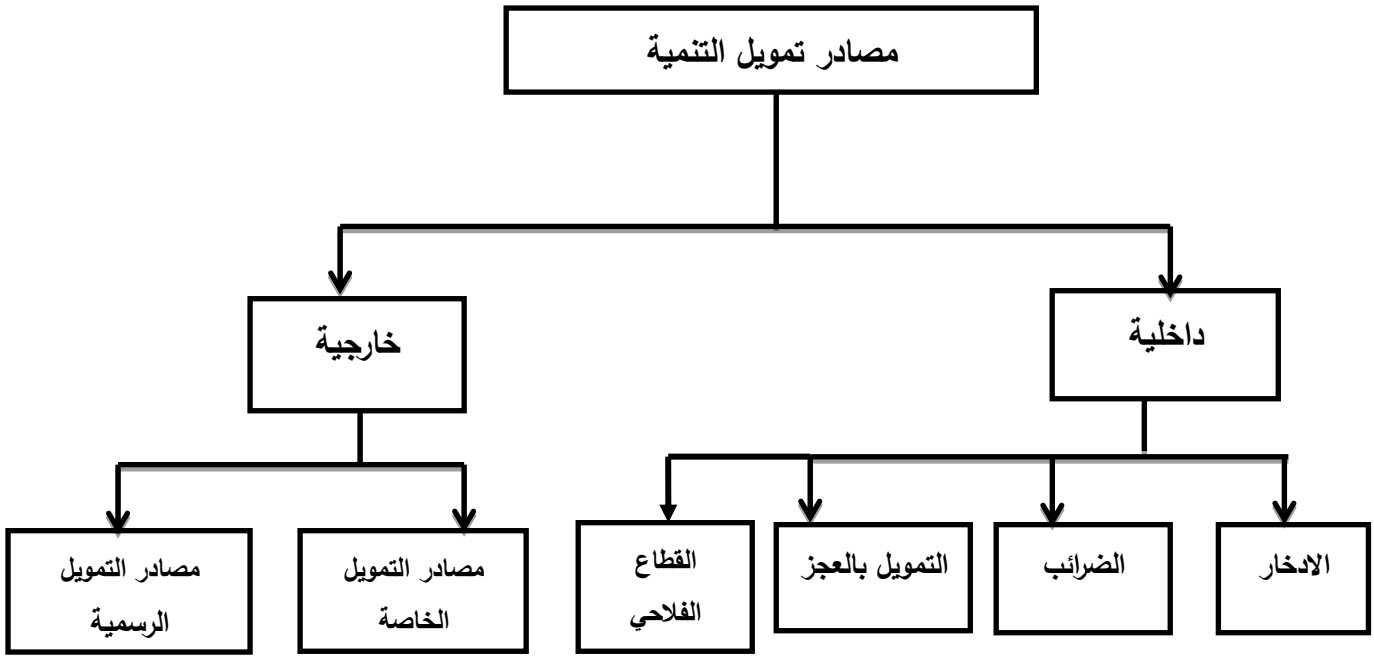

المصدر: جابر أحمد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص118.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

تعترض عملية التنمية في الدول النامية العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب وتتمثل هذه العقبات في:

✓ **العقبات الداخلية:**

1. **العقبات الاقتصادية:** من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية ما يلي[2]:

- ندرة رؤوس الأموال وصعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأسمالي، والمهم هنا هو ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان أو بمعنى أخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار ومن ثم فيمكننا النظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال

[1] حسان بودبوز، **مرجع سابق**، ص22.
[2] علي توبين، **النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص ص7،8.

المستثمرة على أنها ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

- انخفاض الكفاية الإنتاجية حيث يرجع هذا الانخفاض في الدول عادة إلى عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، فالمهم هنا ليس كمية الإنتاج بل جودتها، أي العمل على زيادة الثروات كما ونوعا، أما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال فقط وإنما كذلك في تعليمهم وتزويدهم بخبرات جديدة وتدريبهم على استخدام الآلات وأساليب الإنتاج الحديثة.
- تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية ويقصد بها وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد الوطني أحدهما قطاع اقتصادي متقدم والأخر تقليدي متخلف والصلة بينهما مفقودة، فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية إعادة الإنتاج في الدول الرأسمالية.

2. **العقبات الاجتماعية والسياسية والفكرية:** يؤثر النظام الاجتماعي غالبا في مجتمع ما على النشاط الاقتصادي للدولة، لهذا فإن المجتمعات في الدول النامية تعترضها صعوبة التغلب على الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد، والتي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثيرا سيئا على التنمية الاقتصادية منها[1]:

- كثرة إنجاب الأطفال ما لا يتناسب مع دخل الفرد بحيث لا يمكن تعليمهم وتهيئة الظروف الصحية والسكنية.
- الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك وهذا ما يحد من ندرة الأفراد المقبلين على الادخار ولا يقتصر في الدول النامية على الأفراد إنما يتعداه إلى الحكومات التي تسرف في موارد المجتمع على أشياء لا تتفق مع مقتضيات التنمية.

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب نظام السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة وحتى لا تتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، فإن اتخاد القرارات الاقتصادية التنموية والتي تؤدي لإحداث تغييرات عميقة تتطلب استقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجهد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، فوجود التنظيم السياسي الرشيد بالدولة من شأنه أن يجعل

[1] علي توبين، **مرجع سابق**، ص8.

منها قوة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وبدون تكامل التنظيم السياسي بالدولة مع التنظيمات القانونية والاجتماعية والادارية يتعذر القيام بتنمية اقتصادية فعالة ومستثمرة[1].

3. العقبات التنظيمية والتكنولوجية:

تعتبر العقبات الإدارية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في نقص الكفايات الإدارية والفنية المتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن اتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والطائفية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية الاقتصادية، وأن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يتناسب مع كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري، مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة[2].

✓ **العقبات الخارجية:**

وهي العقبات الناجمة والمرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية مع البلدان المتقدمة وجوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري، أسعار السلع وتدهور شروط التجارة بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاقتصادية الكبرى متعددة الجنسيات على السوق الدولية....إلخ وما أدى إليه ذلك من اختلال أو عدم استقرار في موازين البلدان النامية وبشكل خاص التجاري منه، ذلك لكون البلدان المتخلفة تعتمد بصورة كبرى على تصدير المواد الأولية إلى أسواق الصناعية وخاصة الرأسمالية

[1] علي توبين، **مرجع سابق**، ص8.
[2] علي توبين، نفس المرجع أعلاه.

خلاصة الفصل الأول

لقد تبين من خلال عرض هذا الفصل بأن التنمية الاقتصادية موضوع واسع وهام نظرا للدور الذي تؤديه للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة وكذا التطور في مختلف المجالات، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم الدولة باتخاذها هذا من أجل التغير الهيكلي لاقتصادها، بما يحقق زيادة الإنتاج للسلع والخدمات وكذا الدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة.

واتضح أيضا أن التنمية الاقتصادية لها أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول النامية والمتقدمة.

كما اتضح في هذا الفصل أن عملية التنمية الاقتصادية تواجه العديد من العقبات التي تحول دون قيامها منها اقتصادية، سياسية، اجتماعية وكذلك تكنولوجية وتنظيمية، كما تتطلب عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها إضافة إلى أهم الطرق التي من الممكن اتباعها في عملية التنمية الاقتصادية والتي تسمح بتحقيقها كالاستثمار في القطاع الفلاحي باعتباره المحرك الاساسي لباقي القطاعات إضافة إلى ما يحققه من استقرار اجتماعي واقتصادي وحتى سياسي.

الفصل الثاني:

الملامح العامة للاستثمار الفلاحي بالجزائر

مقدمة الفصل الثاني

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، وتوفير المواد الأولية الفلاحية، ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية، فهي بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما تساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية.

بالنسبة للجزائر فقد عرف القطاع تنمية ملحوظة انطلاقا من مختلف السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال إلى غاية السنوات الأخيرة، بينما يبقى القول أن هذا القطاع مازال بحوزته نقص كبير يمكن في السنوات القادمة تطويره، والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشه في مجال الاعتمادات الاستثمارية، إذ يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية في النمو الاقتصادي والنهوض بعجلة التنمية، وعلى سبيل الحصر لا التخصيص يعد الاستثمار الفلاحي أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول وأهم مواضيع سياساتها الاقتصادية، إذ أنه يمتاز بالتنوع من حيث فروعه إضافة إلى تميزه بمجموعة من الخصائص من ناحية الاستثمار في حد ذاته وكذا القرار الاستثماري من ناحية أخرى،

مما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالموالي:

المبحث الأول: تطور سياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي.

المبحث الثالث: مراحل الاستثمار الفلاحي، قراراته ومصادر تمويله.

المبحث الأول: تطور سياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر (1962 إلى يومنا هذا)

تعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي منذ الاستقلال ضرورية لمعرفة الوضع الحالي الذي بلغه، فقد كان لمختلف السياسات المعتمدة أهداف أساسية، تم تصورها وتنفيذها في ظروف أخذت بعين الاعتبار كل مرة المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة.

وهكذا جاءت مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية، ثم تلتها مرحلة ثانية اتسمت بتراجع الدولة وتحرر أهم النشاطات المؤطرة للعمل الإنتاجي، ومع الاستقرار التدريجي للموارد المالية في بداية سنوات 2000 جاءت المرحلة الثالثة التي تميزت بتدعيم سياسة المصالحة الوطنية والتنمية الريفية؛ وفي الأخير تم الشروع في المرحلة الرابعة وإطلاق السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي.

وفقا لذلك تم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب حيث عالج كل مطلب خصائص ومميزات كل مرحلة عرفها القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)

1. نظام التسيير الذاتي 1962-1971:

بعد الاستقلال بدأ المسؤولون والعناصر الوطنية المثقفة في التفكير في كيفية إعادة بعث الفلاحة، ولهذا كان التفكير منقسما بخصوص القطاع الفلاحي بين تطبيق سياسة مضمونها الإصلاح الزراعي وسياسة أخرى مضمونها الثورة الزراعية. بالإضافة إلى مبادئ الإيديولوجية التي اتفق عليها، وهي تبني مبدأ الاشتراكية كأسلوب إنتاج جديد يقوم مقام أسلوب الإنتاج القديم قبل الاستقلال؛ فبعد الاستقلال مباشرة وبعد خروج المعمرين، بدأ المشكل العقاري، فقد واجهت الدولة مشكلة كيفية استخدام الأراضي الشاغرة وكانت أمام ثلاثة خيارات[1]:

- توزيع الأراضي على الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم أثناء الثورة التحريرية.
- توكل الأراضي للدولة التي تتولى بنفسها تسيير الأراضي الشاغرة.
- توزيع الأراضي على الطبقة البورجوازية لمواصلة الإنتاج بالطرق الكولونيالية وإنتاج نفس منتجات المعمرين.

[1] محمد السويدي، **التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980، ص139.

وفي الأخير لم يتمكن أي طرف من هذه الأطراف من تسيير أراضي المعمرين، وواصل العمال الذين كانوا يعملون لدى المعمرين تسيير المزارع في ظل غياب صاحب المزرعة وهو ما يسمى "بالتسيير الذاتي"؛ إلا أن الدولة استطاعت فيما بعد أن تصدر مجموعة من القوانين والمراسيم التي جعلتها تتحكم في تسيير المزارع، حيث أصدرت مرسوم 22 مارس 1963، وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من قرارات مؤتمر طرابلس الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، وركز على ثلاث أهداف رئيسية تمثلت في: الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، وكذا المحافظة على ثمرات الأراضي الزراعية[1].

وطبق هذا النظام مباشرة بعد رحيل المعمرين حتى لا تتوقف عملية الإنتاج وبالتالي أصبح التسيير الذاتي خاصية من خصائص الاتجاه التنظيمي للبناء الاقتصادي. وتم تنظيم تلك الأراضي الشاغرة في شكل مزارع مسيرة ذاتيا، وعليه فقد تمكنت الدولة خلال هذه المرحلة من بسط سيطرتها على القطاع الفلاحي، وبقائها متحكمة في هذا القطاع واستيلائها على أخصب الأراضي خلال هذه الفترة، ولقد كانت المساحة الزراعية التابعة للقطاع الفلاحي الحكومي بعد الاستقلال وقبل 1971، تقدر ب 2.2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا[2].

2. نظام الثورة الزراعية 1971-1979:

اعتمدت الدولة تجربة الثورة الزراعية سنة 1971، كمحاولة لإعادة النظر في التوزيع غير المتساوي للأراضي الفلاحية ولمواجهة ضعف المردودية الفلاحية، بهدف إعادة الاعتبار للفلاح وإحداث تغيير في الريف الجزائري. حيث أن سياسة الثورة الزراعية اقتضتها الضرورة لعدم المساواة في توزيع الأراضي وضعف المردودية، وعدم مسايرة الأنظمة الزراعية للتنمية الاقتصادية، والثورة الزراعية فلسفة اقتصادية تعيد للفلاح كرامته ومشاركته في البناء والتشييد، واستعادة حقوقه، إضافة إلى إحداث القطيعة مع نظام الخماسة، وعليه فالثورة الزراعية بمفهومها الواسع والموضوعي ليست عملا يهدف إلى الإصلاح بقدر ما هو عمل يهدف إلى تغيير عالم الأرياف والمساواة في الحقوق والواجبات مع المجتمع المدني، وإعادة توزيع الدخل الوطني توزيعا عادلا[3].

---

[1] محمد السويدي، **مرجع سابق**، ص139.

[2] محمد كريم قروف، **دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2009، ص125.

[3] اسماعيل شعباني، **خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر**، مجلة les cahiers du créad، العدد49، 1999، ص ص3، 4.

فحسب دراسة متعلقة بتوزيع الأراضي في القطاع الخاص عند تطبيق الثورة الزراعية، تبين أنه ما يعادل نصف الفئة من الفلاحين يشغلون في مساجات تقل عن 5 هكتارات، وهي تمثل نسبة 52% من الوحدات الاستغلالية ولا تشكل سوى 8,8% من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما نجد على العكس فئة كبار ملاك الأراضي الذين يمتلكون سوى 2,9% من مجموع الملاك يستحوذون على 26,6% من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تزيد عن 50 هكتارا؛ وأن هناك 500.000 فلاح محرمون نهائيا من الأراضي ولم يستطيعوا الحصول حتى على التوظيف المؤقت، أما في ميدان تربية الحيوانات، فنجد الآلاف من كبار مربي الحيوانات (الماشية) يملكون 2.500.000 رأس بقر، في حين لا يملك فئة الرعاة والعزل والذين يتراوح عددهم ما بين 170.000 فرد سوى 3 ملايين رأس بقر[1].

المطلب الثاني: الاصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي (1980-1999)

في هذه الفترة وأمام استمرار ركود الإنتاج الفلاحي، وصعوبات تسيير المستثمرات الكبرى المسيرة ذاتيا والعجز المزمن لهذه الأخيرة، تم إحداث وبشكل تدريجي عدد من الاصلاحات تتمثل أساسا في:

1. نظام إعادة الهيكلة الزراعية كمرحلة أولى للإصلاح:

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين[2].

حيث تهدف عملية إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي إلى تنظيم الجهاز الإنتاجي للوحدات الانتاجية، وميلها إلى الاختصاص في الإنتاج الفلاحي الذي يتلاءم مع طبيعة نشاطها الفلاحي وموقعها الجغرافي، حتى تكون سهلة الاستغلال والتحكم فيها فنيا وبشريا، وجعلها وحدة إنتاجية ذات فاعلية اقتصادية مستمرة. وتكمن الأهداف العملية في محاولة تكوين مزارع اشتراكية(Domaines Agricoles Socialistes) ناجحة اقتصاديا وقابلة للتسيير، وتدعيمها بإعادة هيكلتها ماليا بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'Agriculture et du développement Rural). كما تهدف إلى توحيد أشكال الملكية على مستوى القطاع العام للحد من تعدد أنماط التسيير الفلاحي، وعند انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين في جانفي 1982، تقرر أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسيرة ذاتيا

[1] اسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص4.
[2] أنظر التعليمة الرئاسية رقم 14، الصادرة بتاريخ 14 مارس 1981 والمتبوعة بالمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981.

وتعاونيات قدماء المجاهدين، وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام إنتاجي موحد يشمل على 5.000 مزرعة فلاحية اشتراكية[1].

2. نظام خاص بمنح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح:

تم استصلاح الأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم 83-18 الصادر في 13-8-1983 المتضمن منح الملكية العقارية، جاء هذا القانون ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الامكانيات والوسائل الخاصة بإنجاز العمليات المختلفة التي تتطلبها خدمات التهيئة والاستصلاح والتي تحتاج أيضا إلى مجهودات معتبرة وتسهيلات مادية ومالية خاصة في الولايات النائية والصحراوية. فمن بين المساحات الزراعية الموزعة على الفلاحين من أجل استصلاحها والتي تقدر ب291.571 هكتار لم يتم استصلاح منها سوى مساحة قليلة بلغت نحو51.603 هكتار وتمثل ولايات أدرار، بسكرة، الوادي وورقلة أهم الولايات التي شملتها توزيع الأراضي من أجل الاستصلاح وذلك بنسبة تفوق 75% من مجموع الأراضي الزراعية المزروعة، وتعتبر هذه الأراضي الزراعية المستصلحة ضعيفة جدا إذا ما حاولنا مقارنتها بعدد المستفيدين الذي بلغ في سنة 1995 نحو49.772 مستفيدا؛ أي أن متوسط مساحة الفلاح من الأراضي المستصلحة أقل من 2 هكتار ومعنى ذلك أن مثل هذه المساحات لا تستطيع أن تشكل حيازات اقتصادية زراعية، وإذا كانت عملية الاستصلاح بطيئة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، فإن ذلك يرجع إلى أن أحكام القانون الصادر في سنة 1983 أصبحت لا تتلاءم مع التطورات الاقتصادية التي عرفتها البلاد مما نجم عنها إصدار مرسوم تنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 6-07-1992 والذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، كما أن هذا الأمر يمنح امتيازات مالية وشروط أحسن للقيام بعمليات الاستصلاح مهما كانت المنطقة ومهما كان النظام القانوني للأراضي الزراعية [2].

3. نظام المستثمرات الزراعية:

بمقتضى القانون رقم 87-19 المؤرخ في 2 ديسمبر 1987 الخاص بضبط كيفيات استغلال الأراضي العمومية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين، جرى تنظيم الأراضي الزراعية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي في شكل مستثمرات زراعية سواء كانت جماعية أو فردية،

---

[1] رابح زبيري، **الاصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، ص 26.

[2] خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011، ص61.

"حيث تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة، كما يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعائها وكيفية تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية"[1].

أما الهدف من هذا الاصلاح المتمثل في إنشاء المستثمرات الفلاحية فقد حدد بطريقة قانونية واضحة كما يلي[2]:

- يهدف إلى تجديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا.
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.
- ضمان الاستغلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.
- إقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

ومن أهم المشاكل التي أعاقت سير هذا الإصلاح نذكر ما يلي[3]:

- الكثير من المستفيدين من المستثمرات الفلاحية الخاصة منها الفردية أو الجماعية لا ينتمون إلى القطاع الفلاحي بل هم من أصحاب النفوذ الذين استغلوا المرحلة.
- عملية إدماج الإطارات والتقنيين في المستثمرات الفلاحية مع الفلاحين الأصليين، أدى إلى عدم التفاهم لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج الفلاحي بصفة عامة.
- معانات معظم المستثمرات الفلاحية من التمويل والتموين بالأسمدة والمبيدات، وحتى النقص في العتاد الفلاحي بمختلف أشكاله.
- أعطيت الحرية التامة للمستثمرات الفلاحية لتسويق منتجاتها مما أدى بالمستثمرين إلى بيع مختلف منتجاتهم إلى القطاع الخاص المتخصص في تسويق المنتجات الفلاحية وذلك لغياب مختلف مؤسسات التسويق الحكومية.

---

[1] أنظر المادة السادسة من القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 العدد 50.

[2] أنظر المادة الأولى من القانون 87-19 الجريدة الرسمية، نفس المرجع أعلاه.

[3] اسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص 112.

المطلب الثالث: الاستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي _المخطط الوطني للتنمية الفلاحية_ (2000-2008)

يعتبر القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 المتضمن لقانون المالية لسنة 2000 لاسيما المادة 54 منه، بمثابة الانطلاقة الحقيقية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية المسير للسياسة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2008 ويتمثل في مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم القطاع الفلاحي. وقبل عرض أهم الأسس التي قام عليها هذا المخطط والأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها، سيتم تقديم مفهوم بسيط لهذا المخطط حيث يمكن تعريفه على أنه[1]:

" عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للطاقات الموجودة ".

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 والذي تعرض فيه إلى أهم توجهات السياسية الفلاحية الجديدة للبلاد التي تخص القطاع الفلاحي وترقيته،

وقد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط وتتمثل أساسا في[2]:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

[1] خطاب رئيس الجمهورية، إصدار وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 26 نوفمبر 2000.
[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، ص 71.

ولتحقيق الأهداف المسطرة للمخطط تم الاعتماد على الأسس التي تمثلت في محورين أساسيين[1]:

1. برامج موجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي:

وتتضمن البرامج الآتية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي.
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين. وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل والذي لديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

2. برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل:

وتتضمن البرامج الآتية:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية، وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي[2]:

- ✓ تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.
- ✓ تنمية المنتوجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية.
- ✓ تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص68.

[2] مليكة مزراق، **تأمينات الأخطار الفلاحية ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الفلاحي**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2014، ص56.

المطلب الرابع: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (منذ 2009 إلى يومنا هذا)

وفقا لقانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 غشت سنة 2008 الذي يسطر "محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة"، وكذا خطاب رئيس الدولة في شهر فبراير 2009 ببسكرة الذي سطر أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم تحديد أسس تنسيق السياسة ووضعها حيز التنفيذ، حيث تتمحور الساسة حول ثلاث ركائز متكاملة وهي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي[1]، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01/02): ركائز سياسة التجديد

الإطار التحفيزي.

تصويب أنظمة الدعم.

قواعد تحفيزية واضحة بالنسبة للاستثمار الخاص.

تأمين والحصول على الموارد الطبيعية: أصول عقارية متنقلة.

تسهيل الاستفادة من الخدمات المالية (شباك وحيد، قرض الرفيق، قرض التحدي، صندوق الضمان الفلاحي...).

أسواق مضبوطة ومستقرة (المجالس المهنية المشتركة، نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع...).

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية برمجة الاستثمارات والدراسات الاقتصادية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، الجزائر، ماي 2012، ص5.

1. سياسة التجديد الفلاحي:(R.A)

تقوم على ثلاث محاور أساسية، وهي[1]:

- ✓ إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، البقول والبطاطا، الزيتون، الطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، اللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
- ✓ تطبيق نظام الضبط(SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.
- ✓ إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فائدة كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

2. سياسة التجديد الريفي:(R.R)

تقوم هذه السياسة على أربع محاور رئيسية، وهي[2]:

- ✓ تحديث القرى والمداشر(ksours)، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية...الخ).
- ✓ تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والاتصال وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
- ✓ حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.

[1] MADR, La politique de renouveau agricole et rural en Algérie, 10/Novembre, p02
[2] MADR, La politique de renouveau rural en Algérie, 2012, (Nora MEDJDOUB), p09.

- ✓ حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

3. تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين (PRCHAT):

وتتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والارشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.
- ✓ تحديث المناهج للإدارة الفلاحية.
- ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.
- ✓ دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح إصدار شهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة حرائق الغابات.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي

يمتلك القطاع الفلاحي عوامل أساسية إذا ما تم تنميته وتطويره، فإنه يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ويعد الاستثمار الفلاحي من أهم السبل للنهوض بالقطاع وتطويره، حيث سيعرض في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الفلاحي، أهم خصائص وأهدافه.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الفلاحي

يعرف الاستثمار بصورة عامة على أنه انتقال رأس المال من الحالة النقدية إلى الحالة الانتاجية، والاستثمار أنواع: عام وخاص، محلي وأجنبي...إلخ، وفيما يلي تحديد لمفهوم الاستثمار الفلاحي ومناهجه.

1. مفهوم الفلاحة:

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة...إلخ

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، ص07.

ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

وقد تم تعريف الفلاحة (الزراعة) وفقا لما يلي[1]:

- ✓ **تعريف الفلاحة لغة:** كلمة الفلاح من حيث اللغة هي الخير والنجاح والتوفيق.
- ✓ **تعريف الفلاحة اصطلاحا:** كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURE أي العناية والرعاية.
- ✓ **تعريف الزراعة حسب منظمة الامم المتحدة:** وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية، البحوث، التدريب، الإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي، إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية[2].
- ✓ **تعريف الفلاحة حسب المشرع الجزائري:** لقد عرف المشرع الجزائري النشاط الفلاحي في المادة 02-03 من المرسوم التنفيذي رقم 63/96 المؤرخ في يناير 1996 على انه[3]:
  - كل نشاط يرتبط بسير دورة نمو منتوج نباتي أو حيواني وتكاثره.
  - كل نشاط يستند إلى الاستغلال، أو هو امتداد له لاسيما خزن المنتوجات النباتية أو الحيوانية، تحويلها، تسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتوجات من الاستغلال.

مما سبق يمكن استخلاص أن الفلاحة هي نشاط اقتصادي يقوم على مختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسها الإنسان، وتعد ضمن القطاع الاقتصادي الأول.

2. مفهوم الاستثمار الفلاحي:

يمكن تقديم تعريف للاستثمار الفلاحي من خلال توضيح معاني أهم الوحدات والعناصر المكونة له:

أ. **النشاط الاستثماري:** هو عبارة عن تخصيص الأموال الناجمة عن الادخار لاستعمالها في مجال الفلاحة (القطاع الفلاحي) بهدف زيادة الطاقة الانتاجية من الناحيتين الكمية والنوعية، لتعمل هذه الأخيرة على تلبية حاجات السكان الغذائية على الصعيد الاجتماعي والوصول إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية على المستوى الوطني[4].

---

[1] لخميسي الواعر، **البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 03.

[2] خديجة عياش، **مرجع سابق**، ص 18.

[3] مبروك مفدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزائر،1993، ص 16.

[4] عيسى يحة، قرار **الاستثمار الزراعي، دراسة عينية من مشاريع الاستثمارات الزراعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 125.

ب. **المستثمرة الفلاحية:** هي وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ومن مجموع قطعان المواشي، الدواجن، الحقول، البساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها المعادات المحلية[1].

ج. **المستثمر الفلاحي:** هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو معرف أعلاه، والذي يشارك في تسيير المستثمرة، ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك[2].

مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الفلاحي بأن يعمل الإنسان باستعمال ماله وعلمه وتكنولوجيته على تسخير ما تتيحه له الطبيعة في الوقت الحاضر من أجل تحقيق اشباع أفضل لحاجاته المستقبلية.

3. مناهج الاستثمار الفلاحي:

تتمثل مناهج الاستثمار الفلاحي في عنصرين أساسيين هما[3]:

- ✓ **التوسع الافقي:** يقصد به زيادة المساحة المزروعة من الأرض، وذلك باستصلاح الأراضي البور، وتجفيف البحيرات والمستنقعات وغيرها من المساحات المائية، وكذا تحويل مساحات من أراضي الرعي إلى الأغراض المتصلة بالفلاحة. وهذه العمليات تتطلب توفير الوسائل اللازمة للري والصرف وغير ذلك من التسهيلات والمرافق، ويمكن اعتبار تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري الدائم، والأراضي البعلية التي تعتمد فيها الزراعة على الأمطار إلى أراضي مروية على مدار السنة، فبالرغم من أن المساحة الفعلية تظل على ما هي عليه، إلا أن التحول إلى نظام الري المستديم معناه زراعة الأراضي على مدار السنة واستغلالها في إنتاج محاصيل عدة بدلا من محصول واحد، وهذا يعادل من حيث كمية الإنتاج حدوث زيادة في الرقعة المزروعة، ومن أمثلة عربية لهذا النوع من التوسع:
  - مشروع استصلاح واستزراع في الجمهورية العربية المتحدة عن طريق استخدام مياه السد العالي.
  - استصلاح مساحات في الأردن بعد إتمام قناة الغور.
  - تحويل أراضي الحياض في الوجه القبلي إلى نظام الري المستديم (الجمهورية العربية المتحدة).
- ✓ **التوسع الرأسي:** يقصد بالتوسع الرأسي زيادة إنتاجية أو غلة الوحدة من الأرض (هكتار...)، عن طريق وسائل عدة تستخدم لتحقيق هذه الغاية، مثل:
  - انتقاء أنواع من البذور تكون أوفر غلة وأقدر على مقاومة أمراض النباتات.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية رقم 46 قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في3 غشت سنة 2008.
[2] راشد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1971، ص 284.
[3] راشد البراوي، نفس المرجع أعلاه.

- القضاء على وسائل الصرف التي تتسبب في ملوحة التربة.
- استخدام الأسمدة لتعويض التربة عما تفقده من العناصر اللازمة لغذاء النباتات.
- تطبيق دورة زراعية علمية صحيحة.

❖ تكامل القطاعين العام والخاص: يعتبر الهدف الأول لكل بلد هو الرفع من مردودية القطاع الفلاحي ولا يتأتى هذا إلا بتكامل الدور بين كل من القطاعين العام والخاص ويكون ذلك وفقا لمرحلتين[1]:

أ. المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي يبرز فيها دور القطاع العام، وذلك عن طريق تحقيق الاستثمارات الضخمة كإنجاز الهياكل القاعدية، بناء السدود والقنوات، الاهتمام ببرامج التدريب والتنمية البشرية، المساهمة في تمويل بعض المشاريع الاستثمارية، بناء الخرائط الاستثمارية للمناطق الزراعية...إلخ

ب. المرحلة الثانية: عندما يتحقق الاستثمار العام فإن الأفراد أو القطاع الخاص يهتمون بالفلاحة وتنصب استثماراتهم في حفر الآبار، بيع الآلات الفلاحية أو كرائها، عمليات الإنتاج، محلات لتسويق المنتجات الفلاحية...إلخ.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي

يتصف الاستثمار الفلاحي بخصائص عامة، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

1. **ضخامة رأس المال الثابت والمنقول:** يتمثل رأس مال المستثمر في الإنتاج الفلاحي بصفة عامة في قيمة الأرض الفلاحية وما عليها من منشآت ثابتة، بالإضافة إلى قيمة الأصول الرأسمالية كالآلات الفلاحية، ثم الأصول الرأسمالية المتداولة واللازمة للإنفاق على الخدمات الفلاحية[2].
2. **التغير التكنولوجي الفلاحي:** فقد عرفت الفلاحة في العقود الأخيرة تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج أدى بمكننة العمليات الفلاحية واستعمال مدخلات جديدة كالأسمدة والمبيدات التي صارت مستلزمات أساسية في الفلاحة العصرية يتطلب إدخالها استثمار أموال كبيرة[3].
3. **عنصر المخاطرة:** يعد ارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية تجعله محاطا بكل حالات عدم التأكد، الذي يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مجزية[4].

---

[1] جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص40.

[2] عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد الشريف، **الزراعة العربية**، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1972، ص36.

[3] عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد الشريف، نفس المرجع أعلاه.

[4] رابح زبيري، **مرجع سابق**، ص52،53.

4. **المناوبة الزراعية:** وهي التناوب الرشيد لزراعة المحاصيل المختلفة في المشروع الفلاحي وقد يتم هذا التتابع لكل محصول كل سنتين، ثلاث سنوات أو أكثر[1].
5. **الفلاحة شديدة التنافس:** سوق المنافسة لا تتحقق إلا بتوفر الشروط التالية[2]:
   - وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.
   - تجانس وحدات السلعة المنتجة.
   - حرية الدخول والخروج من وإلى السوق بالنسبة لأي بائع أو مشتري.
   - المعرفة التامة.
6. **بطء دورة رأس المال:** ذلك لأن التدفق النقدي في النشاط الفلاحي لا يكون في الغالب إلا مرة واحدة عند بيع المحصول نهاية الموسم، مما يجعل الدورة الإنتاجية طويلة خاصة في الإنتاج النباتي المتعلق بمحاصيل الحقل الكبرى، مما لا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة (الدورة الفلاحية)[3].
7. **اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية:** مما يؤدي الى اختلال عمل البنوك ذات النشاط الاستثماري من الناحية المحاسبية كترصيد الحسابات وإعداد الميزانيات، مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في قطاع الفلاحة [4].
8. **صعوبة توزيع التكاليف بدقة وضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة:**

وتتمثل فيما يلي[5]:

أ. صعوبة توزيع التكاليف على الوحدات الانتاجية: وهذا بسبب خضوع الانتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتوجات كالقمح والتين مثلا، فضلا عن مدخلات دورة إنتاجية معينة قد تكون من مخرجات دورة إنتاجية سابقة لنفس الفرع، فيثار السؤال حول كيفية تقييمها: بسعر السوق أو بسعر التكلفة.

ب. ضعف تركيز وسائل الانتاج لوحدة المساحة: حيث يجري الإنتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأراضي، مما ينشأ عنه أسلوب خاص في التنظيم وصعوبة التوليف بين عناصر الإنتاج لبلوغ السعة المزرعية المثلى.

---

[1] رابح زبيري، **مرجع سابق**، ص54.
[2] رابح زبيري، نفس المرجع أعلاه.
[3] عيسى يحة، **مرجع سابق**، ص142.
[4] رابح زبيري، **مرجع سابق**، ص54.
[5] نفس المرجع أعلاه.

9. التخصص االنطاقي المفروض: هو قيام الوحدات الزراعية في نطاق جغرافي معين بالتركيز على إنتاج زرع معين، تماشيا مع مميزات التربة والمعطيات المناخية.[1]

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الفلاحي ومجالاته

1. أهداف الاستثمار الفلاحي:

أهداف الاستثمار الفلاحي عديدة ومتكاملة بحيث يمكن تحقيق أهداف كلية أو جزئية في سياق دورة الاستثمار بتحقيق أهداف صغيرة، وهذا التكامل يعني الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تتحقق حتى وهي غير مستهدفة، وهذا التكامل ينبغي معه عملية الفصل، ومن بين أهم الاهداف التي ينطوي عليها الاستثمار الفلاحي ما يـــلي[2]:

- ✓ توفير المواد الأولية للصناعة والزراعة الصناعية.
- ✓ تكوين التغذية وتحسين مستوياتها.
- ✓ تنمية المناطق الجغرافية والفئات المقصودة من الفلاحين.
- ✓ تكوين التدفقات السلعية الضرورية والنقدية للبحث وتطوير الأسواق ويمكن تجزئة الأهداف العامة إلى ما يلي[3]:

- الزيادة في الإنتاج وتنويعه وتحسينه.
- حماية الأرض وصيانتها.
- البحث عن أسواق جديدة والمحافظة على الأسواق المالية.
- توفير العمل لجميع الفئات وتقليص معدلات الهجرة والتوازن الاجتماعي.
- تحسين تربية الحيوانات وتكوين البذور...الخ.

يبدو من هذا الحصر الكامل لمجموعة الأهداف التي تتم بسببها عملية الاستثمار في الفلاحة أنها أهداف متعددة ومتنوعة جدا، وقابلة للتجزئة إلى أهداف لا متناهية، وبالتالي يمكن تحديد الأهداف تبعا لقطاعات جزئية في الفلاحة بشكل أكثر وضوحا وتحديدا، لأن التحديد الكامل للهدف يمكن من تحديد نوعية الاستراتيجيات الممكنة التي تؤدي إلى تحقيقه، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح أهداف الاستثمار الفلاحي.

---

[1] عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد الشريف، **مرجع سابق**، ص39.
[2] عيسى يحة، **مرجع سابق**، ص135.
[3] عيسى يحة، نفس المرجع أعلاه.

شكل رقم (02/02) أهداف الاستثمار الفلاحي

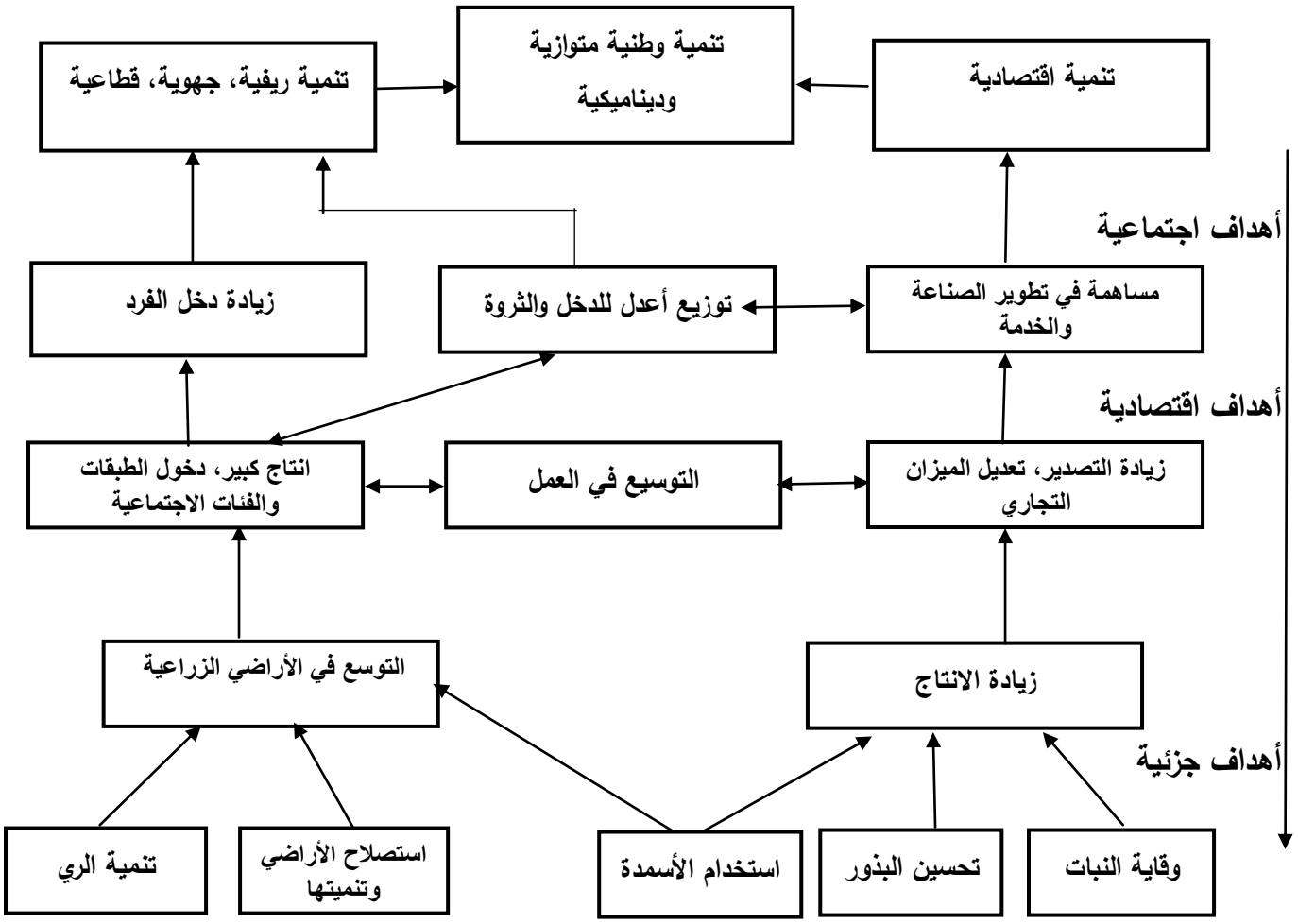

المصدر: عيسى يحة، مرجع سبق ذكره، ص135.

يبين الشكل أن الاستثمار في وقاية النباتات يؤدي إلى تنمية وطنية كهدف كلي، كما أن الاستثمار في تحسين البذور يمكّن من تحقيق نفس الهدف، حتى ولو كان هدف الاستثمار هو تحقيق التدفق الحاصل من عملية التحسين.

2. مجالات الاستثمار الفلاحي:

يمكن تحليل القاعدة الإنتاجية في الفلاحة من عدة زوايا أو مداخل ترصد من خلالها مجالات وأوجه الاستثمار في الفلاحة، بحيث نميز لأكثر من مدخل لتحديد المجالات التي تتم فيها عملية الاستثمار[1].

[1] عيسى يحة، **مرجع سابق**، ص 133.

أ. **مدخل نوعية النشاط:** معظم الباحثين في الاقتصاد الزراعي يميلون إلى مدخل نوعية النشاط وفيه يتم تحديد مجالات الاستثمار استنادا إلى التقسيم الشائع لفروع الإنتاج الفلاحي[1].

✓ **فرع الإنتاج النباتي:** وهو كل ما يتعلق بالحرث والبذر والتشجير والبستنة ويشمل:

- محاصيل الحقل الكبرى (القمح، الشعير...).
- الخضر والبقول الجافة.
- الفواكه والثمار.

✓ **فرع الانتاج الحيواني:** ويشمل ما يلي:

- إنتاج اللحوم الحمراء.
- إنتاج اللحوم البيضاء.
- إنتاج الحليب.
- إنتاج البيض.
- إنتاج العسل...إلخ.

ب. **مدخل مراحل الإنتاج:**

قال تعالى: "فلينظر الانسان إلى طعامه، أنا صببنا الماء صبا، ثم شققنا الأرض شقا، فأنبتنا فيها حبا، وعنبا وقضبا، وزيتونا ونخلا، وحدائق غلبا، وفاكهة وأبا، متاعا لكم ولأنعامكم"[2].

يعتبر النشاط الفلاحي هو مجموعة حلقات سبق بعضها البعض، وتشكل كل منها مرحلة تمهد المرحلة اللاحقة لها وأهم هذه الحلقات[3]:

✓ **صب الماء:** وتعني تهيئة لوازم الري وذلك باعتبار الماء أهم عناصر الحياة للمنتجات الزراعية الفلاحية.

✓ **شق الأرض:** وهي المرحلة الثانية وتتطلب أدوات العمل (أدوات الحفر والحرث والبذر...).

✓ **الإنبات:** وهي المرحلة الثالثة التي تتميز بطول الفترة أكثر من المرحلتين السابقتين إذ أن الرعاية للمزروعات تبقى مجال استثمار طويل الأمد نسبيا، خاصة في بعض الأشجار المثمرة كالنخيل والزيتون.

---

[1] رابح زبيري، **مرجع سابق**، ص 53.
[2] القرآن الكريم، **سورة عبس**، الآيات 24-32.
[3] عيسى يحة، **مرجع سابق**، ص133.

- ✓ **تربية الأنعام:** إذ أن الأنعام لا يمكن أن تعيش إلا بتوفير الناتج الأولي للأرض الذي يمثل أداة التغذية الأولى للأنعام.
- ✓ **المرحلة الأخيرة:** وهي مرحلة الاستهلاك النهائي للمنتوج.

ج. مدخل مراحل المنتوج (دورة المنتوج): وفيه يتم التقسيم حسب الدوائر التي يمر بها المنتوج، وهنا نميز بين دائرتين[1]:

- ✓ **دائرة الإنتاج:** وهي التي تتم فيها مرحلة (تحضير مستلزمات السلعة) وتقديم الشكل النهائي للمنتوج.
- ✓ **دائرة التسويق:** وهي مرحلة التداول للسلعة، ويعتبر التسويق الزراعي من أهم أبواب الاستثمار في الدول المتقدمة والنامية بشكل عام، وذلك لتوفر الإنتاج الزراعي المنافس من الدول المتقدمة من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم التمكن من السيطرة على حركة السوق الداخلية والخارجية، من حيث الأجهزة القائمة بالتسوية لتدني مستواها الفني من جهة وخبرتها من جهة أخرى، لحداثة التعامل معها ما يجعل الاستثمار في التسويق الزراعي لا يقل أهمية عن الاستثمار في دورة الإنتاج.

المبحث الثالث: مراحل الاستثمار الفلاحي، قراراته ومصادر تمويله

يمتاز الاستثمار الفلاحي بالتعدد والتنوع من حيث مجالاته، فروعه وخصائصه، إضافة إلى ذلك فإنه يتميز بمجموعة من الخصائص من ناحية مراحله وقراراته، وكذا بتنوع مصادر تمويله.

المطلب الأول: مراحل الاستثمار الفلاحي

يمكن تجزئة مراحل الاستثمار الفلاحي إلى قسمين، مرحلة أساسية ومراحل ثانوية[2].

1. المرحلة الأساسية: هي مرحلة "التهيئة للإنتاج" وتشمل هذه الأخيرة مرحلتين هما:

أ. عملية التنظيم المزرعي الفلاحي: تشمل هذه العملية ما يلي:

- اختيار المزرعة وتحديد سعتها.
- اختيار عناصر الإنتاج وحجم كل منها.
- وضع تصميم مناسب بمباني المزرعة.
- اختيار مقادير، أنواع وأصناف الزروع النباتية والحيوانية.
- اختيار المعدات.
- تصميم الدورة الزراعية المناسبة، وتقرير مستلزمات الإنتاج.

---

[1] عيسى يحة، **مرجع سابق**، ص134.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص137.

ب. مرحلة الاستثمار الفلاحي الفعلي: تشمل هذه المرحلة أعمال الفلاح بالأرض والتي يمكن ذكرها في: صب الماء، شق الأرض، رعاية النبات، البذر وغيرها.

2. المراحل الثانوية: تشمل هذه المراحل ما يلي:

أ. **الإنبات:** وهي مرحلة نمو المزروعات من إخراج، استغلال، ثم الاستواء، وتختلف دورات المزروعات باختلاف أنواعها.

ب. التسويق: يعتبر المنتج الفلاحي كفؤا في السوق لارتباطه بحياة الناس والحيوان وارتفاع معدلات تكرار الشراء عليه.

ويمكن وضع شكل تخطيطي لمراحل الاستثمار الفلاحي كما يلي:

شكل رقم (03/02) مراحل الاستثمار الفلاحي

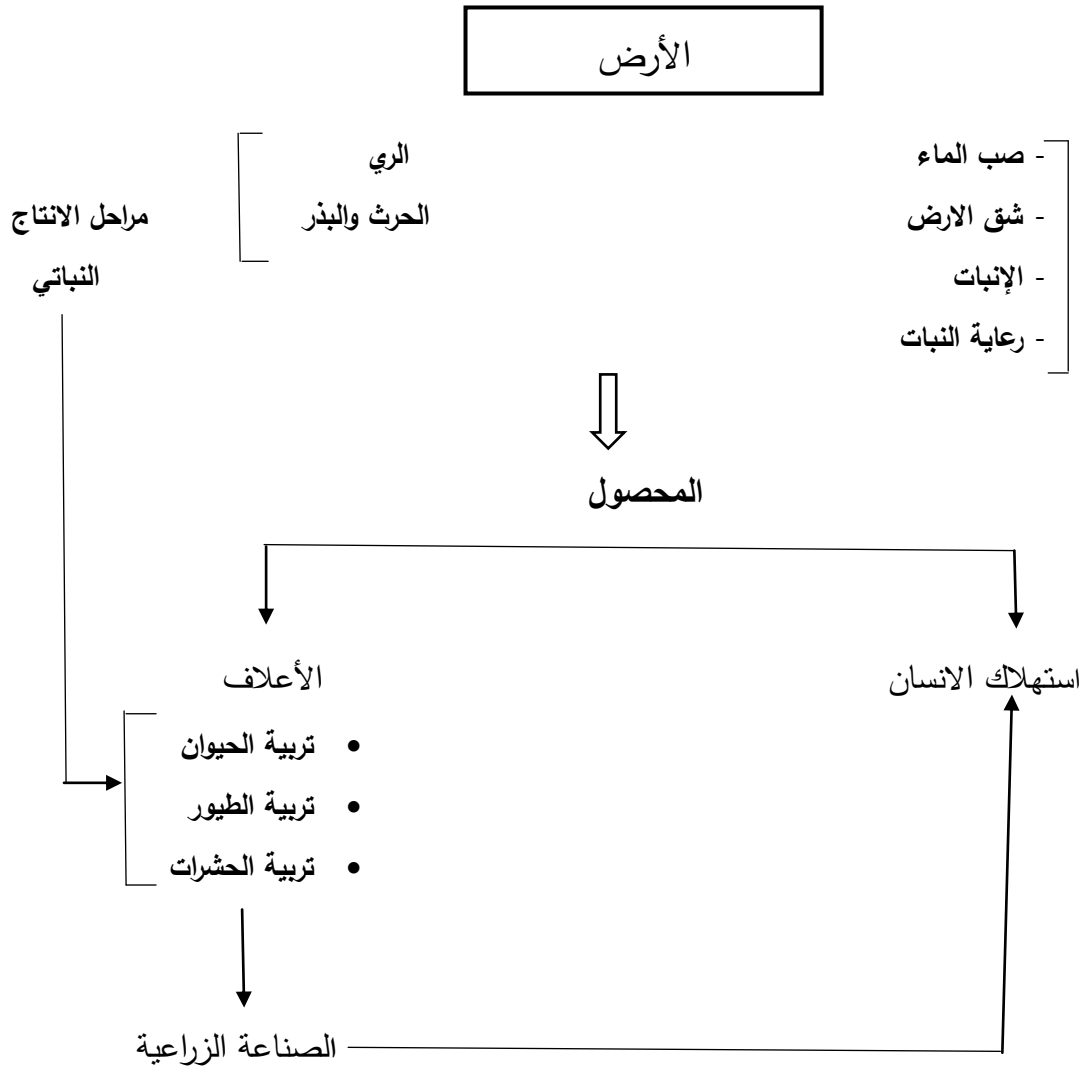

المصدر: عيسى يحة، مرجع سبق ذكره، ص137

المطلب الثاني: مبادئ قرار الاستثمار الفلاحي وخصائصه

يعتمد قرار الاستثمار الفلاحي على عدة مبادئ وخصائص نميزها فيما يـــلي:

1. مبادئ قرار الاستثمار الفلاحي:

تتمثل هذه المبادئ في[1]:

1.1 مبدأ الاختيار(Choix): المستثمر الفلاحي الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.

2.1 مبدأ المقارنة(comparabilité): أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية الفلاحية المتاحة لاختيار المناسب منها، وتتم المقارنة بالتحليل الجوهري أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل حسب مبدأ الملائمة من وجهة نظر المستثمر الفلاحي.

3.1 مبدأ الملاءمة(Preference): يطبق المستثمر الفلاحي هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار في الفلاحة وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله وكذلك حالته الاجتماعية.

4.1 مبدأ التنويع(Diversification): يلجأ المستثمرون الفلاحيون إلى تنويع استثماراتهم للحد من مخاطر الاستثمار.

2. خصائص قرار الاستثمار الفلاحي:

لقرار الاستثمار الفلاحي عدة خصائص أهمها[2]:

1.2 قرار الاستثمار الفلاحي قرار استراتيجي: قرار الاستثمار الفلاحي بسيط من حيث صناعة القرار، بحيث يمكن أن يكون القرار في متناول الأفراد والتنظيمات طالما توفرت الأسباب، وهذه الأخيرة هي المؤدية إلى اتخاذ قرار الاستثمار الفلاحي والمتمثلة في الدعائم الكبرى (المقومات) والتي لا يمكن اتخاذ القرار بدونها وأهمها:

- توفر مصادر المياه (كافية أو غير كافية).
- طبيعة الأرض الزراعية (خصبة أو غير خصبة).

---

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص28،29.
[2] عيسى يحة، **مرجع سابق**، ص209.

2.2 قرار الاستثمار الفلاحي قرار نامي ديناميكي: قرار الاستثمار عرضة للتغيرات الحادثة والمحتملة الحدوث منها ما يلي:

- التغيرات الممكن مراقبتها.
- التغيرات غير الممكن مراقبتها.

3.2 قرار الاستثمار الفلاحي متعدد المتدخلين: لا يمكن للاستثمار الفلاحي تأدية دوره بشكل متكامل إلا بوجود تفاعل نسقي بين مجموعة من الأنظمة، والتي يمكن حصرها في:

- النظم البيئية الطبيعية باعتبارها تتحكم في الإنتاج الفلاحي وكذا مردودية هذا الأخير، مثال ذلك توفر الماء.
- النظم الإدارية التسييرية القائمة باعتبارها أحد شروط استمرارية النشاط الفلاحي كونه يعتمد على مجموعة من الإجراءات والقوانين في تسييره.

المطلب الثالث: مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي وإجراءاته

1. مصادر التمويل الفلاحي:

من مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر نجد:

أ. **المصادر الداخلية:** تعتبر المصدر الأول الذي يلجأ إليه الشخص بغرض سد حاجياته المالية ومنها[1]:

- **الميراث:** يعتبر الميراث أحد مصادر توفير رأس المال، وهو انتقال رؤوس الأموال إلى الورثة الشرعيين، ويعد هذا المصدر مهما، ويؤدي فعلا في العملية الإنتاجية.
- **الادخار:** يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال، حيث يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك، يستعمله الفلاح في إعادة تمويل المواسم الفلاحية الموالية قد تكون استغلال أو استثمار.

ب. **المصادر الخارجية:** عندما لا تكفي المصادر الداخلي في سد الحاجات المالية المختلفة، فهنا يتجه المستثمر إلى المصادر الخارجية عن طريق الاقتراض حيث أن مصادر الاقتراض متعددة، إلا أنها على العموم تتم في الأشكال الموالية[2]:

- عن طريق الاقتراض من الأفراد.
- عن طريق الاقتراض من التجار.

---

[1] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ص156.
[2] مليكة مزراق، **مرجع سابق**، ص52.

- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية.
- عن طريق الاقتراض من التعاونيات.
- عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية.

وفيما يلي نحدد نوعان من المؤسسات التي تختص بتمويل القطاع الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر[1]:

- ✓ **المؤسسات التي تمول الفلاح عينا:** هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة منها مالية التمويل، حيث تقوم بتقديم القروض في شكل عيني، مثل البذور، الأسمدة، خدمات، حرث...، ومن بين هذه المؤسسات نجد: الشركة الزراعية للاحتياط SAP، التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات CAPCS.
- ✓ **المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:** تتمثل في المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لأن الفلاح غالبا ما يكون بحاجة إلى أموال في شكل سيولة نقدية يمكن إنفاقها حسب احتياجاته الخاصة بالعملية الإنتاجية أو حتى احتياجاته الخاصة الاستهلاكية، ومن أهم هذه المؤسسات نجد: البنك الوطني الجزائري BAN، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BNDR.

2. القروض الممولة للقطاع الفلاحي:

وتنقسم من حيث المدة إلى[2]:

أ. **القروض قصيرة المدى:** تسمى بقروض الموسم الفلاحي.

ب. **القروض متوسطة الأجل:** هي القروض التجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد الأرض والآلات، ومدتها من 02 إلى 05 سنوات.

ج. **القروض طويلة الأجل:** هي قروض طويلة المدة تصل احيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار للسقي...إلخ

اما من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله، فتنقسم إلى[3]:

---

[1] مليكة مزراق، **مرجع سابق**، ص52.

[2] علي بودلال، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص65.

[3] علي بودلال، نفس المرجع أعلاه، ص58.

أ. **قروض تمويل الاستغلال:** يتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس الفترة وبهذا ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام وتكاليف اليد العاملة، تكاليف التموينات...إلخ.

ب. **قروض تمويل الاستثمار:** هي تلك الأموال المخصصة لتغطية النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كاقتناء الآلات والتجهيزات للمواشي واستصلاح الأراضي، محطات تربية المواشي...إلخ، وبصفع عامة الغرض من هذا النوع من التمويل هو:

- ✓ اقتناء سلع معمرة بهدف زيادة الإنتاج، أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.
- ✓ تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى للمحافظة على طاقات الانتاج.

3. طرق وإجراءات تمويل الاستثمار:

نذكر منها[1]:

- ✓ **الإجراءات بالمساهمة المؤقتة:** هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، هنا تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقروض يوزع على الولايات حسب مجالاته الاستثمارية (عتاد، سقي...إلخ)، بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقروض على مستوى الولاية، حيث يمر التحصيل على القرض لجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل والتي يمارس تأثيرها على فعالية سياسة التمويل.
- ✓ **إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية:** هي القروض التي تعاد إلى الدولة وهذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية للأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامتها وتكاليفها وكبر مشاغلها، مثال ذلك أشغال الري الكبرى كالسدود والبحوث العلمية، أو استصلاح الأراضي بالجنوب، فكل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة.

[1] شعيب بونوة وعلي بودلال، **إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص136.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الفترة بعد الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي 1963 والثورة الزراعية 1979 وتلتها مرحلة ثانية عرف فيها القطاع مجموعة من الاصلاحات الأولية منذ 1980 ثم جاءت المرحلة الثالثة في بداية سنوات 2000 التي تميزت بتنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم سياسة المصالحة الوطنية، وتنشيط التنمية الريفية، وفي الأخير بداية من شهر فبراير 2009 تم الشروع في المرحلة الرابعة وإطلاق السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي.

كما تم عرض في هذا الفصل الاستثمار الفلاحي كأحد أهم الوسائل والحلول للنهوض وتطوير القطاع الفلاحي، ومن خلال ذلك اتضح أن له عدة خصائص ومميزات تجعله قطاعا حساسا ومهما وذا وزن كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يلزم الدولة على اعتماد مجموعة من القرارات التي من شأنها تحقيق مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الفلاحي والتي من مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي، ولكي يتحقق ذلك لابد من توفر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية من جهة، ووجود هيكل تنظيمي فعال متضمنا قرارات هادفة وفق سياسات رشيدة من جهة أخرى.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

مقدمة الفصل الثالث

يعتمد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على المحروقات، إذ أن مجموع إيرادات الدولة خارج هذا القطاع ضئيلة جدا مقارنة بما تمتلكه القطاعات الأخرى من مقومات وإمكانيات مادية وبشرية، ولتفعيل هذه المقومات واستغلالها كان لزاما التوجه بقطاعات الاقتصاد الوطني نحو العمل على رفع درجة انتاجيتها والتحسين من معدلات نموها والزيادة من حجم مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ومن أهم هذه التوجيهات، نجد الاستثمار في القطاع الفلاحي حيث عملت الجزائر على وضع مجموعة من التدابير والتوصيات التي تخدم هذا القطاع، ولمواجهة مختلف المعوقات التي تحول دون نموه وذلك ضمن برامج تنموية وتدعيمية عديدة، باعتبار أن لهذا القطاع دورا هاما في الاقتصاد الوطني من عدة نواحي من بينها تلبية الحاجات الغذائية للسكان، توفير مناصب عمل، تحسين الميزان التجاري للدولة وغيرها، ويتضمن هذا الفصل دراسة لما حققه الاستثمار الفلاحي في الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وذلك ضمن ثلاث مباحث رئيسية كالموالي:

المبحث الأول: تقديم عام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية وأهم مديرياتها.

المبحث الثاني: واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2015/2009.

المبحث الأول: تقديم عام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية وأهم مديرياتها

عرفت الجزائر حركة شاملة وتجلت في ظهور عدة وزارات تختلف في نشاطها ومهامها سواء في المجال التجاري والصناعي وكذا الفلاحي.

المطلب الأول: نشأة وتطور وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأتها:

تأسست وزارة الفلاحة في سبتمبر 1962 ضمن أول حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. كانت تسمى خلال الفترة الانتقالية "بدار الفلاحة" أي نفس التسمية في عهد الاستعمار، مقرها 12 شارع العقيد عميروش. وبعد المرسوم الصادر في شهر مارس 1963، أصبحت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، ثم تم تغيير اسمها لتصبح وزارة الفلاحة والثورة الزراعية في 19 جوان أي بعد التصحيح الثوري من سنة 1965، وفي 1980 تم تغيير اسمها مرة أخرى لتصبح وزارة الفلاحة والصيد البحري.

عشر سنوات من بعدها أي في سنة 1990 تم إدماج قطاع الغابات للفلاحة والصيد البحري، وبعد عشر سنوات أخرى أي في سنة 2000 أصبحت تسمى بوزارة الفلاحة والصيد البحري وأصبحت وزارة منتدبة مكلفة بالصيد البحري.

وفي سنة 2005 تم استحداث وزارة منتدبة للتنمية الريفية على مستوى وزارة الفلاحة لتصبح التسمية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. وفي عام 2008 تم إلغاء منصب وزير منتدب مكلف بالتنمية الريفية مع إبقاء التسمية إلى يومنا هذا.

ثانيا: تعريفها:

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية هي هيئة تنفيذية حكومية، يترأسها وزير يتبعه الديوان (رئيس الديوان، مستشارين) وكذا الأمين العام، مديريات مركزية ومفتشية عامة (مفتشين).

يقوم الوزير باقتراح برنامج عمل قطاع الفلاحة والغابات والتنمية الريفية في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها. ويتولى تطبيقها، ويقدم حصيلة نشاطاته إلى الحكومة ومجلس الوزراء حيث يقوم على:

- ممارسة صلاحياته على جميع النشاطات المرتبطة بتثمين واستصلاح وتوسيع الأملاك العقارية والفلاحية قصد ضمان الإنتاج وتطويره.
- يعد مشاريع وقوانين وتنظيمات متعلقة بقطاعه.

وبعدها يتم تنفيذ برنامج القطاع عن طريق المديريات المركزية واللامركزية والدواوين والمعاهد التابعة للقطاع كل في اختصاصه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوزارة وأهم مديرياتها

تضم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة وتحت سلطة الوزير ما يلي:

1. الأمين العام: ويساعده مديران.
2. رئيس الديوان: ويساعده ثمانية مدراء مكلفين بالدراسات والتلخيص.
3. المفتشية العامة.
4. مديرية التنظيم العقاري وحماية الأملاك وتضم:

المديرية الفرعية للتنظيم العقاري، المديرية الفرعية للامتيازات والمديرية الفرعية لحماية الأملاك.

5. مديرية التنمية الفلاحية في المناطق الجافة وشبه الجافة وتضم:

المديرية الفرعية لتنمية الزراعة الصحراوية، المديرية الفرعية للتنمية الفلاحية في المناطق السهبية، المديرية الفرعية لتنمية الزراعة الجبلية والمديرية الفرعية لتقنيات السقي.

6. مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته وتضم:

المديرية الفرعية لتنمية الفروع النباتية، المديرية الفرعية لتنمية الفروع الحيوانية، المديرية الفرعية لتنظيم الأسواق والضبط والمديرية الفرعية لتسيير مساعدات الدولة وتقييمها.

7. مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية وتضم:

المديرية الفرعية للرقابة التقنية، المديرية الفرعية للمصادقة والمديرية الفرعية للسهر على الصحة النباتية.

8. مديرية المصالح البيطرية وتضم:

المديرية الفرعية للصحة الحيوانية؛ المديرية الفرعية للرقابة الصحية والنظافة الغذائية؛ المديرية الفرعية للصيدلة البيطرية والمديرية الفرعية لمرابط الخيل.

9. مديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية وتضم:

المديرية الفرعية للاستثمارات والتمويل والتدخلات الاقتصادية؛ المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية والاستشراف والمديرية الفرعية للتعاون.

10. مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية وتضم:

المديرية الفرعية للإحصائيات الفلاحية، المديرية الفرعية للأنظمة المعلوماتية والمديرية الفرعية للتشغيل الفلاحي.

11. مديرية التكوين والبحث والإرشاد وتضم:

المديرية الفرعية للتكوين، المديرية الفرعية للإرشاد والمديرية الفرعية للبحث.

12. مديرية الشؤون القانونية والتنظيم وتضم:

المديرية الفرعية للتشريع الفلاحي والمنازعات، المديرية الفرعية لتنظيم المهنة والتعاونيات الفلاحية والمديرية الفرعية للدراسات القانونية.

13. مديرية إدارة الوسائل وتضم:

المديرية الفرعية للموارد البشرية، المديرية الفرعية للميزانية، المديرية الفرعية للوسائل والمديرية الفرعية للأرشيف.

الشكل رقم (01/03) الهيكل التنظيمي لوزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية

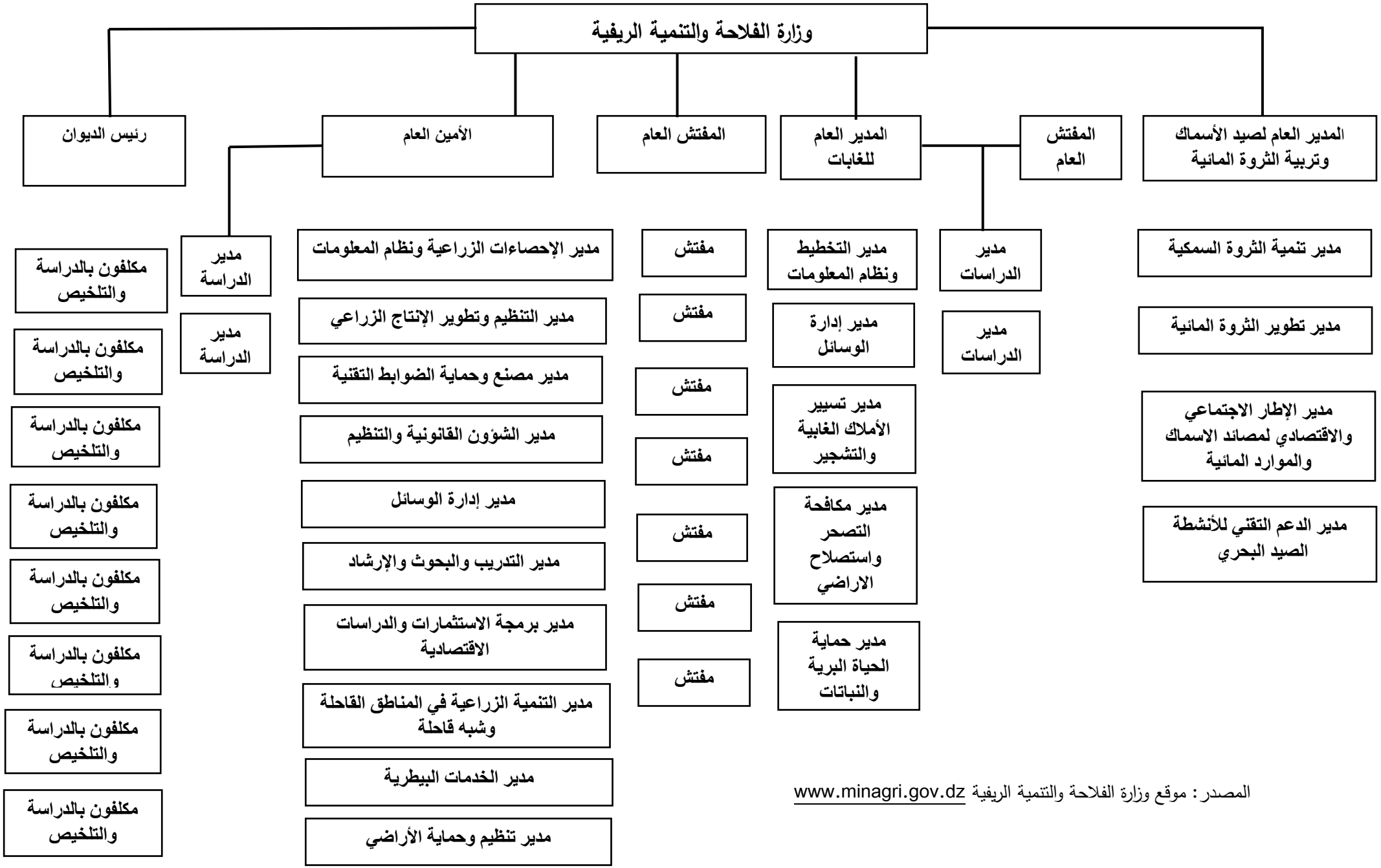

المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية www.minagri.gov.dz

المطلب الثالث: تقديم ومهام مديرية برمجة الاستثمارات والدراسات الاقتصادية

تعد من بين مديريات التي تقوم بالدراسات الاقتصادية وصياغتها في شكل مشاريع تخص التنمية الفلاحية وبرمجتها.

1. تقديم مديرية برمجة الاستثمارات والدراسات الاقتصادية

يعهد لها مهمة إعداد برامج التنمية الفلاحية المتكاملة والبرامج السنوية وتقييم نتائج تنفيذ البرامج المذكورة بالتعاون مع المصالح والوزارات المعنية الأخرى وتساهم علاوة على ذلك في الدراسات المتعلقة بتحديد مشاريع التنمية الفلاحية وصياغتها في قالبها النهائي.

2. مهام مديرية برمجة الاستثمارات والدراسات الاقتصادية:

- إعداد جرد مستديم للموارد والمنتجات النباتية والحيوانية.
- وضع الإحصائيات المتعلقة بالمنتجات الفلاحية وأسعارها.
- إجراء الدراسات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري المتعلقة بالأسواق الداخلية والخارجية للمنتجات الفلاحية وقطاعات الإنتاج وكذا الدراسات المرتبطة بتكاليف الإنتاج واقتراح جميع تدابير التدخل الملائمة.
- تنسيق عمل الوزارة فيما يتعلق بالميزانية مع الحرص استنادا إلى مقترحات المديريات على إعداد مشاريع ميزانية الوزارة ومتابعة تنفيذها.
- معالجة جميع القضايا المرتبطة بالتسويق الداخلي للمنتجات الفلاحية في حدود الاختصاصات المسندة إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

3. الهيكل التنظيمي للمديرية:

1.3 المديرية الفرعية للاستثمارات والتمويل: وتقوم بما يلي:

- إعداد ميزانية تجهيز القطاع.
- تحديد احتياجات القطاع في إطار إعداد قوانين المالية.
- متابعة القرض الفلاحي وتقييمه.
- السهر على تطبيق قانون قائمة الاستثمارات العمومية.

2.3 المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية والاستشراف: وتقوم بما يلي:

- المبادرة بكل الدراسات ذات الطابع الجهوي أو الوطني التي من شأنها توجيه السياسات الفلاحية والاستهداف الأفضل لاستثمارات القطاع.

- إعداد ووضع جهاز متابعة المؤشرات الاقتصادية والمالية.
- المبادرة بالدراسات المستقبلية التي تكون قاعدة لتسطير السياسات الفلاحية والاستثمارات ذات المدى القصير والمتوسط والطويل.

3.3 المديرية الفرعية للتعاون: وتقوم بما يلي:

- تحديد محاور التعاون التقني والاقتصادي للقطاع على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وضمان تنفيذها.
- متابعة الاندماج الاقتصادي الجهوي والدولي.
- البحث عن فرص التمويل الخارجي لإنجاز مشاريع التنمية.

الشكل رقم (02/03) الهيكل التنظيمي لمديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية

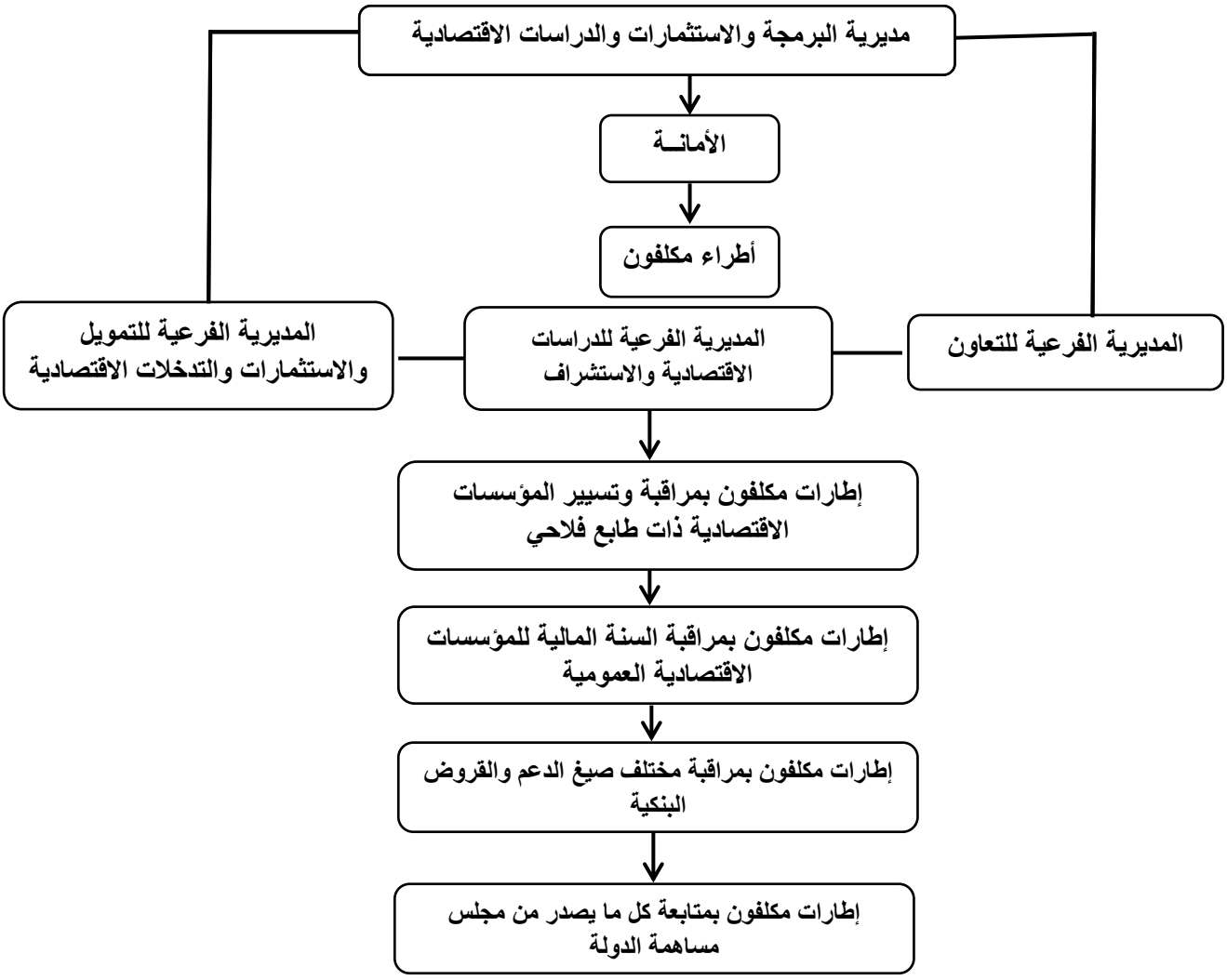

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية برمجة الاستثمارات والدراسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي في الجزائر

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر عدة تطورات وتغيرات من جوانب عدة، من بينها القدرات والمؤهلات الفلاحية ضمن مقومات شملت الأراضي الفلاحية وكذا السياسات المطبقة في إطار تنمية الفلاحة، إضافة إلى برنامج الدعم الفلاحي الذي سعت الحكومة على تطبيقه ميدانيا.

المطلب الأول: مؤهلات الفلاحة ومعوقات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

تمتاز الفلاحة في الجزائر بمجموعة من المقومات بحكم موقعها وتنوع مناخها، إلا أنها تبقى عرضة للعديد من المعوقات التي تحول دون نموها.

1. المؤهلات الفلاحية في الجزائر:

تتميز الفلاحة الجزائرية بعدة مؤهلات منها الطبيعية، البشرية وكذا الاقتصادية، ونذكر منها ما يلي[1]:

1.1 مؤهلات طبيعية: تعتبر الجزائر أكبر الدول الافريقية من حيث المساحة إذ تغطي مساحة 2.4 مليون كم^2، وتمتد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط على أكثر من 1600 كم، وبعمق أكثر من 2000 كم في القارة الافريقية في قلب الصحراء. حيث تغطي المساحة الفلاحية حوالي 20% من المساحة الاجمالية أي ما يقارب 48.7 مليون هكتار منها:

- 32,7 مليون هكتار أراضي رعوية.
- 4,7 مليون هكتار غابات وجبال.
- 8,51 مليون هكتار أراضي زراعية مستغلة (SAU) حيث 5,7 منها تابعة للخواص.
- 2,8 مليون هكتار أراضي ألفا.
- 1,138 أراضي مروية المجال.

2.1 مؤهلات بشرية: بلغ عدد السكان في الجزائر 39,5 مليون نسمة سنة 2015 حيث يمثل المجتمع الريفي 32% عدد السكان أي ما يقارب 13 مليون نسمة.

حيث تمتلك الجزائر 1,2 مليون فلاح، وقوة عاملة فلاحية تقدر بـ 2,5 مليون أي حوالي 25% من مجموع السكان النشطين.

[1]MADR, **Le secteur agricole en bref**, document de vulgarisation tiré en 3000 exemplaires, DFRV, 2011,p2.

كما تمتاز بعدد كبير من المجتمع الريفي الشاب (75% تحت 30 عاما) وعدد كبير من المستوطنات الريفية حوالي 14000 مستوطنة*.

كما تعتبر الفلاحة ذات ثقل اقتصادي وأهمية اجتماعية كبيرة، حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 12% في عام 2014، كما ساهمت في تغطية الاحتياجات الوطنية بما يقارب 72%.

❖ **نقاط القوة الفلاحية:** تتمثل المزايا الرئيسية فيما يلي[1]:

- بيئات مناخية زراعية واسعة التنوع.
- استخدام منخفض من المواد الكيميائية.
- سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية: بلدان البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية).
- إمكانية إنتاج وتسويق المنتوجات على مدار العام وفي غير موسمها.
- منتجات زراعية ذات جودة عالية.

2. معوقات الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

رغم الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي إلا أنه لا تزال بعض المعوقات التي تقف حاجزا دون الوصول إلى الظروف الجيدة التي تسمح باستثمار مربح ومفيد.

ومن أهم المعوقات التي تواجه المستثمر ما يلي:

1.2 مشكل العقار:

يعد مشكل العقار من بين المشاكل الرئيسية التي تعيق الاستثمار الفلاحي، حيث يرجع هذا إلى صعوبة الحصول عليه نظرا لوجود عدة مشاكل في الإجراءات والوثائق المطلوبة تبعا لاختلاف الطبيعة القانونية والهيئات المكلفة بتسييره هذا من جهة[2].

وتبعا للمخططات الحكومة في توجيه مختلف العقارات لحل مشاكل القطاعات الأخرى كمشكل قطاع السكن وكذا القطاع الصناعي نظرا للوضعية المالية الحالية في الجزائر[3].

*هي مصطلح يستخدم في علم الآثار للإشارة إلى تجمع سكاني ويعني تجمع سكاني مؤقت أو دائم في منطقة ما، بحيث لا يتم تصنيفهم حسب الحجم أو عدد السكان. قد تكون المستوطنة مكونة من مجموعة من المساكن المجتمعة إلى مناطق التجمعات الحضرية التي تحيط بالمدن الكبرى. كما أن المصطلح قد يشمل النجوع أو القرى أو البلدات أو المدن.

[1] MADR, **Le secteur agricole en bref,** op cit, p2.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz le 24/04/2017 à 20:33

[3] مقابلة شخصية مع عدة إطارات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2017/04/19.

2.2 قلة مصادر الري:

يعتبر توفير المياه أهم متطلبات الاستثمار الفلاحي وهذا في جميع ميادينه من استصلاح الأراضي وتربية الحيوانات؛ والجزائر تعاني من نقص ملحوظ في مصادر الري حيث نميز مصدرين للمياه هما[1]:

أ. **المياه السطحية:** تقدر بـ 10,2 مليار م^3 سنويا، وتقدر في الشمال بحوالي 10 مليار م^3 لكنها مع الأسف تصب معظمها في البحر الأبيض المتوسط، وتقدر بـ0,2 مليار م^3 فقط في المنطقة الجنوبية وهي عبارة عن بحيرات مالحة وشطوط، كما تتميز الأمطار بعدم الانتظام جغرافيا وزمنيا على الفصول الفلاحية، فهي ذات طابع سيلي جارف تخلف في كثير من الاحيان خسائر كبيرة.

ب. **المياه الجوفية:** تقدر بـ 7 مليار م^3 سنويا، حيث تتزود المياه الجوفية الواقعة في الشمال وفي الهضاب العليا من الأمطار بفضل نوعية التربة القابلة للامتصاص، ويتم استغلالها إلى حدودها القصوى ولكنها توجه معظمها للاستهلاك المنزلي والصناعي بينما تخصص نسبة قليلة للاستهلاك الفلاحي، أما بالنسبة للمياه الجوفية الواقعة في الصحراء فهي تحظى بنفس الاهتمام حيث أنها تستغل بصفة كلية بسبب وجود الصناعة البترولية والمنجمية.

3.2 كثرة الإجراءات الإدارية:

حيث أن الحصول على التراخيص من الجهات المختصة يتميز بكثرة وتعقيد الإجراءات الإدارية[2]، وكذا قرارات الحكومة المتخذة بعد انهيار أسعار البترول من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية، الجمركية، والإعفاءات الضريبية لتوجيه المستثمرين في القطاع الصناعي[3].

4.2 غياب الثقافة الفلاحية في الجزائر ونقص التكوين في الميدان:

يشكل أحد معوقات الفلاحة في الجزائر بسبب نقص الخبرة الأكاديمية لدى المستثمرين المتوجهين لقطاع الفلاحة، ووجود عدد كبير منهم غير حاملين لشهادات متخصصة في مجال الفلاحة هذا من جهة، ونقص الإعلام وغياب التوجيه في مجال الاستثمار في القطاع الفلاحي[4].

---

[1] وزارة الموارد المائية والبيئية، 56: 15 à http:// www.mree.gov.dz le 26/04/2017

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سابق**.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، ص 56.

[4] مقابلة شخصية مع عدة إطارات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2017/04/19.

5.2 مشكل التمويل:

يعاني المستثمر الفلاحي من صعوبة الاستفادة من التمويل الذي قد يحتاجه أي مشروع وكذا نقص في تدعيم الجانب التقني لهذا القطاع[1]، فهناك قروض غير كافية لسد متطلبات المشروع الفلاحي كقرض الرفيق؛ وأخرى تتطلب مساهمة كبيرة من طرف المستثمر في المشروع الفلاحي كقرض التحدي؛ ونقص في الهيئات القادرة على هذا التدعيم[2].

6.2 سوء التسيير:

يعاني القطاع الفلاحي من سوء التسيير فمثلا هناك دعم للحليب والتشجيع على إنتاجه بينما يلاحظ نقص في أماكن التبريد والجمع، كذلك سوء توزيع البذور التي قد تؤدي إلى وصولها بعد فوات موسمها وسوء التسيير يعود سلبا على إرادة المستثمر في توسيع نشاطه وقد يؤدي حتى إلى التخلي عن هذا النشاط[3].

المطلب الثاني: جهود الدولة لدعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي

يمكن تقديم محددات الدعم الفلاحي في الجزائر من خلال:

1.1 مفهوم الدعم الفلاحي:

الدعم الفلاحي هو عبارة عن المساهمة المالية للدولة التي تقدمها لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتحدد قيمة هذه المساهمة على حساب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها[4].

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) الدعم الفلاحي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافع الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة، والتي تزيد دخول الفلاحين وتخفض تكاليف إنتاجهم، من هنا يمكن القول أن هناك ثلاثة شروط لا يكتمل الدعم إلا بوجودها، وتتمثل هذه الشروط في المساهمة المالية، أن تكون من قبل الدولة، وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة [5].

---

[1] الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **مرجع سابق**.
[2] نفس المرجع أعلاه.
[3] مقابلة شخصية مع عدة إطارات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2017/04/19.
[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، ص28.
[5] Organisation des coopérations et développement économique, http://www.oecd.org.fr, le 26/04/2017 à 14 :35

2.1 سياسة الدعم الفلاحي وآلياتها:

تتمثل سياسة الدعم الفلاحي في توجيه الدعم مباشرة إلى الفلاحين، وذلك من خلال الإجراءات والتدابير المتمثلة في:

✓ **تخفيض نسب الفوائد على القروض:**

بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي بمبلغ مليار دينار جزائري، لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15,5% للقروض القصيرة الأجل و 17,5% بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، على أن يتحمل الفلاح المقترض نسبة 8% و 6% على الترتيب، وفي إطار تنفذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم توسيع وتكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاح ليشمل تقديم قروض بدون فوائد، ومنح إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برنامج ونشطات تندرج ضمن المحاور الأتية[1]:

- تطوير الإنتاج الفلاحي والإنتاجية في مختلف فروعه.
- تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- استصلاح الأراضي الزراعية.

ومن أهم أنواع القروض التي اتخذتها الدولة لدعم الاستثمار الفلاحي نذكر ما يلي[2]:

1. قرض الرفيق: وهو قرض موسمي بدون فائدة لشراء المدخلات والأعلاف للثروة الحيوانية، واقتناء منتجات الأدوية البيطرية الزراعية وكذا من أجل تحقيق ممارسات الحصاد، والدرس.
2. قرض التحدي (الاستثمار): قرض متوسط المدى خاص بالتجهيز لمختلف الأنشطة بما في ذلك اقتناء الماشية، واقتناء المعدات الزراعية وعلف الماشية، التعبئة وتغليف البطاطس، التخزين البارد...إلخ.
3. قرض فدرالي: وهو نوع من قرض التحدي لدعم المزارعين لإنتاج الحليب، والحبوب، وبذور البطاطا وزيتون المائدة وزيت الزيتون، وكذا إنتاج وتوزيع الأدوات الصغيرة الزراعية وأدوات الري، وتحويل الطماطم الصناعية...الخ.

---

[1] رابح زبيري، **حدود وفاعلية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004، ص6 (بتصرف).

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، ص29.

4. قرض إيجاري، وهو قرض موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي حيث بلغ مبلغ برنامج الميكنة الفلاحية الكلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR منذ عام 2008، قيمة 18,75 مليار دينار وذلك اعتبارا من 30/9/2014.
5. قرض ممون، قرض السكن الريفي.

ويمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف أنواع القروض التي طورها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بعد دراسة المشروع الاستثماري وتوجيهه نحو نوع القرض العمومي الملائم.

✓ **إنشاء صناديق متخصصة للدعم:**

في إطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي، تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف. كما تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة منها[1]:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.
- صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية.
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.
- الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين.
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[2].

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30% إلى 50%) مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض، كما تستعمل في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي حيث تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة، تقوم بصرفها للمستخدمين كدعم من خلال مخصصات ميزانية الدولة les Dotations du budget في شكل[3]:

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية المردود والإنتاج الفلاحي، تسويقه، تخزينه، تكييفه وحتى تصديره.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، ص28.
[2] تم استحداثه في قانون المالية 2013، أنظر الجريدة الرسمية، العدد 30، 72 ديسمبر 2012، ص19.
[3] رابح زبيري، 2004، **مرجع سابق**، ص7.

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مداخيل الفلاحين.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض على الفلاحين.

✓ **الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية:**

في إطار تشغيل الشباب وتشجيعه على امتهان النشاط الفلاحي لتشبيب قوة العمل الفلاحية، تستفيد المؤسسات المصغرة Micro entreprise والوحدات الفلاحية المتخصصة (في تربية المواشي، الدواجن...) المنشأة من طرف الشباب من تسهيلات جبائية خلال مرحلتي تنفيذ واستغلال المشروع كما يلي[1]:

أ. **خلال مرحلة تنفيذ المشروع** حيث يستفيد أصحاب المشروع من:

- الإعفاء من TVA لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.
- تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية لـ 8% على المكتسبات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات وإضافات البناءات.

ب. **خلال مرحلة استغلال المشروع:** يستفيد المشروع ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط لمدة تمتد من 3 إلى 6 سنوات (حسب طبيعة المشروع وموقعه) من التسهيلات الأتية:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.
- الاستفادة من المعدل المنخفض 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة.

[1] رابح زبيري، 2004، **مرجع سابق**، ص8.

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يعتبر البرنامج الخماسي 2019/2015 امتدادا لبرنامج 2014/2010، حيث سيركز هذا البرنامج المقترح في الحفاظ على الموارد الطبيعية واستعادة الأراضي المتدهورة والمهددة من قبل ظاهرة التصحر وذلك من خلال مشاريع هيكلية سيتم تنفيذها على أرض الواقع مع الأهداف المحددة.

كما سوف تستمر الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال تعزيز الإنجازات، بما في ذلك[1]:

- جهود بناء وصيانة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتخفيض الواردات بما في ذلك السلع الاستهلاكية العامة.
- تكثيف إجراءات حماية وتعزيز الموارد الطبيعية.
- تحسين إنتاجية الموارد المائية المستخدمة لإنتاج الغذاء.
- تطوير الري بالتنقيط القائمة (1000000 هكتار أكثر بحلول عام 2019).
- تثمين الموارد المائية غير التقليدية.
- استمرار تنفيذ الإجراءات الفردية والجماعية لصالح سكان الريف لترسيخ وتعزيز وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- استمرار إنشاء مناطق للتطوير امتياز الأراضي على المستفيدين والمستثمرين الشباب.

كما تسعى الدولة في الخماسية القادمة تحقيق ما يلي[2]:

- مواصلة تعزيز القدرات البشرية والدعم الفني لصالح الهياكل الإدارية وقادة المشاريع المختلفة.
- زيادة الاستثمار في البحوث والتدريب والإرشاد للمستثمرين.
- تحديث أساليب الإدارة الفلاحية.
- تعزيز خدمات الحماية البيطرية ومكافحة الأمراض النباتية، والرقابة الفنية لمكافحة حرائق الغابات.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، ص43.

[2] Ecole Nationale Supérieure Agronomique-El Harrach, protection sociale et agriculture: briser le Cercle vicieux de la pauvreté rurale, octobre 2015, p9.

المبحث الثالث: دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2015/2009

بعد عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من التنمية الاقتصادية والاستثمار الفلاحي في الفصلين السابقين ، سيتم في هذا المبحث دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009، وللوصول إلى ذلك تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مجموعة من البيانات الاحصائية، وذلك من خلال تحليل تطور بعض المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ثم إلى دراسة تطور اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية، وكذا دراسة تطور الميزان التجاري الغذائي، و في الأخير إلى مساهمة القطاع الفلاحي في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المشار إليها سابقا.

المطلب الأول: دراسة تطور بعض المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر خلال الفترة 2015/2009.

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني وذلك لأهميتها الكبيرة في تأمين مصادر العيش، إذ تعتبر المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، لذلك سعت الدولة إلى تنمية القطاع الفلاحي من خلال مختلف البرامج التنموية، وتشير المعطيات والاحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2015 أن الإنتاج الوطني الغذائي عرف ارتفاعا ملحوظا مس مختلف الفروع الفلاحية وذلك بمتوسط معدل نمو بلغ 7,8% خلال الفترة المدروسة،

وفيما يلي توضيح تطور أهم فروع الإنتاج خلال الفترة 2015/2009 حسب أرقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

1. **فرع الحبوب:** تشمل هذه المجموعة منتجات القمح الصلب والقمح اللين، وسيتم توضيح تطور الحبوب وكذا المردود لكل هكتار من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01/03): تطور إنتاج ومردودية الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج (قنطار)	61.236.632	45.585.650	42.472.155	51.371.533	49.122.300	34.352.150	37.609.485
المساحة(هكتار)	3.176.148	2.856.364	2.584.535	3.063.033	2.709.252	2.509.013	2.686.084,8
المردودية (قنطار/هكتار)	37,34	40,02	44,71	48,14	51,50	56,50	14,00

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية والاعلام الآلي.

الشكل رقم (03/03): تطور مردودية الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

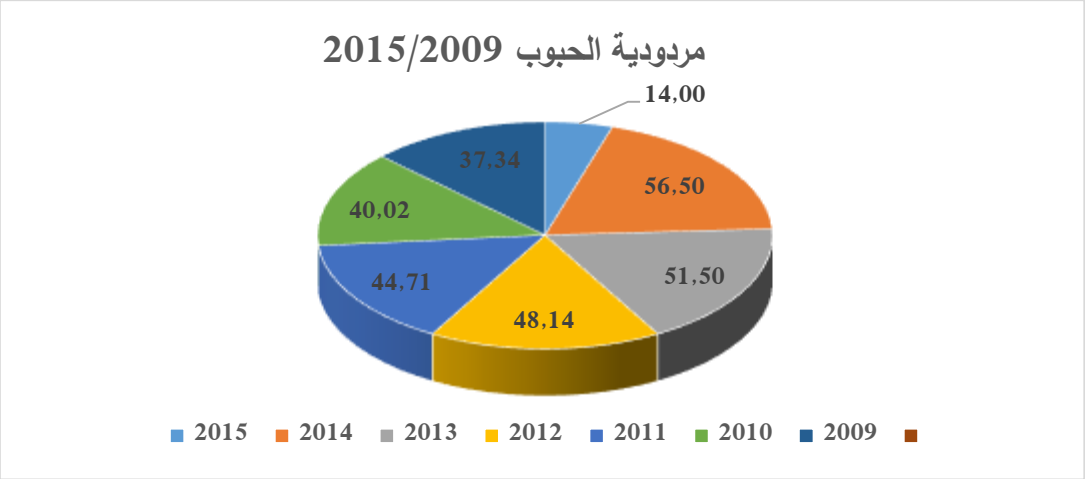

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ان انتاج الحبوب خلال الفترة 2015/2009 يتميز بالتذبذب من موسم إلى أخر، حيث سجلت سنة 2009 أعلى مستوى إنتاج بلغ حوالي61 مليون قنطار على اعتبار انها السنة الأولى في تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، لتنخفض سنة 2015 إلى حوالي 38 مليون قنطار حيث سجل الموسم 2015/2014 معدل نمو قدر بـ 9,84% إذ يعتبر هذا المعدل ضعيف نسبيا، وهو ما يبين أن إنتاج هذا النوع لم يستفد من العناية الكاملة بالرغم من أهميته في تلبية الاحتياجات الوطنية باعتباره من أهم المواد الاستهلاكية لدى الفرد الجزائري، ويرجع هذا الانخفاض إلى تناقص المساحة المخصصة نظرا لتراجع الاستثمار في هذا النوع من الإنتاج وكذا إلى الطريقة الزراعية التقليدية المتبعة وقلة استعمال الآلات العصرية، أما بالنسبة إلى المردودية فقد عرفت انخفاضا حادا سنة 2015 مقارنة بسنة 2009 حيث سجلت 14 قنطار/هكتار سنة 2015 والسبب في ذلك قد يعود إلى موقع الأراضي الذي يعتمد على الأمطار، حيث شهد هذا الموسم تذبذبات مناخية التي مست عدة محاصيل كما يمكن تعليل هذا الانخفاض بالكميات المستعملة من الأسمدة والمبيدات التي لم تعطي النتائج المتوخاة منها وذلك بسبب الافراط وعدم الاستعمال العقلاني لها.

2. فرع البقوليات: تشمل هذه المجموعة منتجات (البزلاء الجافة، الفول، الحمص، الفاصولياء، العدس..)

وسيتم توضيح تطور إنتاج وكذا مردودية البقوليات لكل هكتار من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02/03): تطور إنتاج ومردودية البقوليات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج (قنطار)	642.890	723.450	788.170	842.900	958.330	937.065	873.922,34
المساحة (هكتار)	67.448	74.220	87.296	85.295	84.993	90.507	85.068,36
المردودية (قنطار/هكتار)	9,53	9,75	9,03	9,88	11,28	10,35	10,27

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية والاعلام الآلي.

الشكل رقم (04/03): تطور مردودية البقوليات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

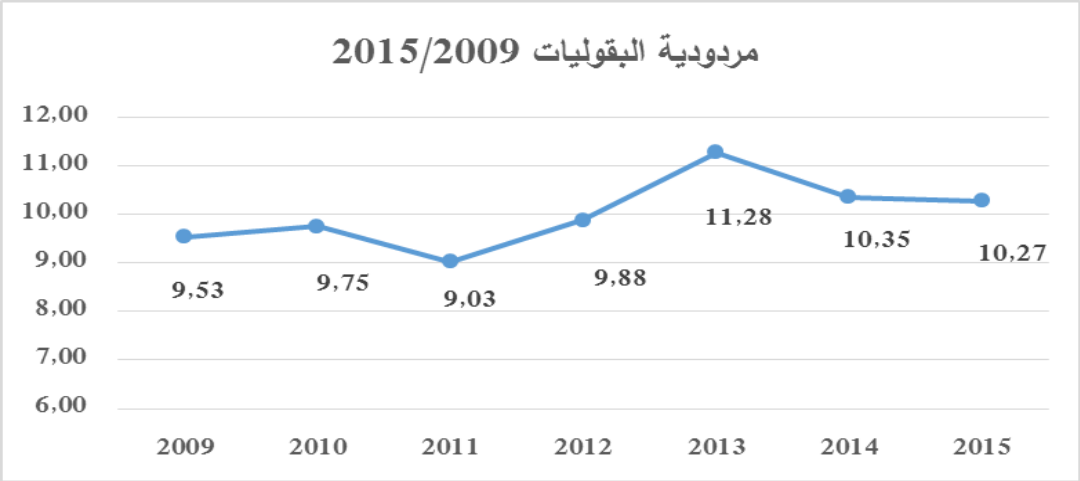

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن زراعة البقوليات عرفت زيادة في المساحات المزروعة في الفترة 2013/2009 ولكنها تراجعت بعد ذلك إلى أن قدرت سنة 2015 بـ 85 ألف هكتار ولعل السبب الرئيسي في ذلك راجع إلى ضعف ربحية هذا المنتوج حيث تراجع عدد الاستثمارات فيه، حيث عرف إنتاج البقول تذبذبا في كميات الإنتاج، مسجلا ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2013/2009 بمتوسط معدل نمو قدره 10,35% وانتقل الإنتاج من 643 ألف قنطار سنة 2009 إلى 958 ألف قنطار سنة 2013؛ لينخفض بعد ذلك خلال الموسم 2015/2014 ليبلغ الإنتاج 874 ألف قنطار بمردودية 10.27 قنطار/هكتار ويمكن تعليل هذا الانخفاض إلى صعوبة هذا النوع من الزراعة وما يتطلبه من عمل مكثف من بداية الغرس حتى الجني وفي كثير من الأحيان ما تؤدي عملية الحصاد إلى ضياع كميات كبيرة من المنتوج، خاصة أذا علمنا أن الاعتماد على عملية الحصاد أو الجني تتم في غالب الأحيان بوسيلة تقليدية أو باليد المباشرة.

3. فرع الخضر: تشمل هذه المجموعة منتجات (البطاطا، البصل، الطماطم، الثوم، الجزر، الفلفل، خيار، كرنب...) وسيتم توضيح تطور انتاج وكذا مردودية الخضر لكل هكتار كما يلي:

الجدول رقم (03/03): تطور إنتاج ومردودية الخضر في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج (قنطار)	72.912.950	86.404.430	95.692.325	104.023.180	118.682.650	122.977.470	124.693.277
المساحة(هكتار)	393.594	429.417	449.258	468.262	504.755	499.103	511.018,1
المردودية (قنطار/هكتار)	185,25	201,21	213,00	222,15	235,13	246,40	244,01

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية والاعلام الآلي.

الشكل رقم (05/03): تطور مردودية الخضر في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

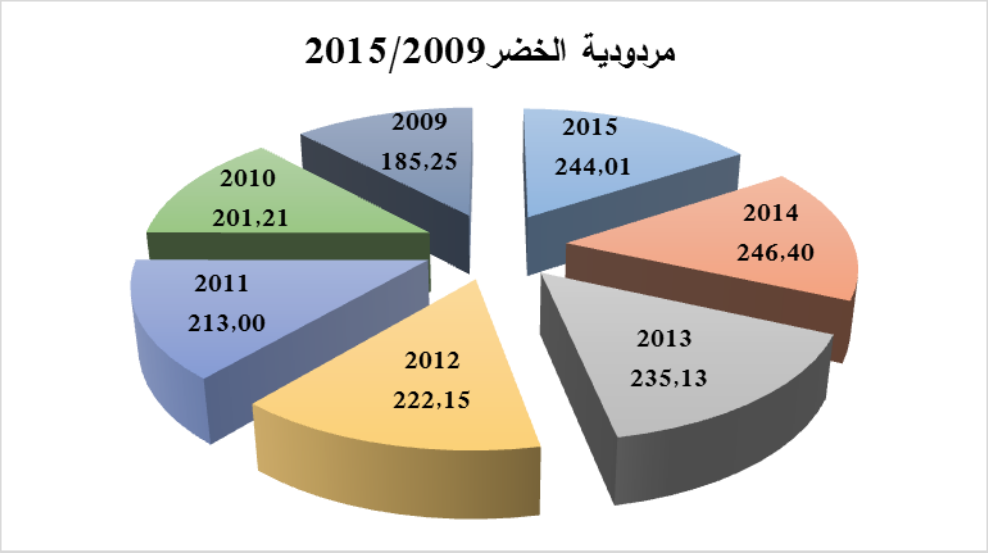

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن منتوج الخضر حقق خلال الفترة 2015/2009 ارتفاعا مستمر من حيث الانتاج والمساحة لكن بمعدل زيادة مختلف من موسم إلى أخر، حيث سجل خلال موسم 2015/2014 أعلى كمية إنتاج مقارنة بالفترة السابقة خاصة في محاصيل محددة كالبطاطا والطماطم حيث حققا انتاجا فاق نسبة 50% مقارنة مع الموسم الفلاحي السابق وعرفت زيادة معتبرة خلال الفترة المدروسة حيث قدرت سنة 2015 بـ244,01 قنطار/هكتار، وتعود هذه الزيادة الظاهرية في الإنتاج والمردودية إلى ارتفاع المساحة المزروعة بالخضر لتصل إلى 511 ألف هكتار، كما يمكن الزيادة من مردودية هذا المنتوج إذا توفر الشرط الأساسي الذي يسمح بتسجيل نسب عالية منها وهو الماء سواء كان عن طريق المطر، حفر الآبار أو إنجاز سدود السقي باعتبار أن الطرق المستعملة في السقي لاتزال تتسم بالطابع التقليدي مما يجعل المجال مفتوح لتنمية الاستثمار في هذا المنتوج وذلك بتحديث الوسائل المستعملة للسقي كطريقة الرش المحوري والرش بالتقطير.

4. فرع الزيتون:

الجدول رقم (04/03): تطور إنتاج ومردودية الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج (قنطار)	4.751.820	3.112.520	6.107.755	3.938.400	5.787.400	4.828.600	6.537.246
المساحة (هكتار)	288.442	294.200	311.930	328.884	348.196	383.443	450.647
المردودية (قنطار/هكتار)	16,47	10,58	19,58	11,98	16,62	12,59	14.50

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية والاعلام الآلي.

الشكل رقم (06/03): تطور مردودية الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

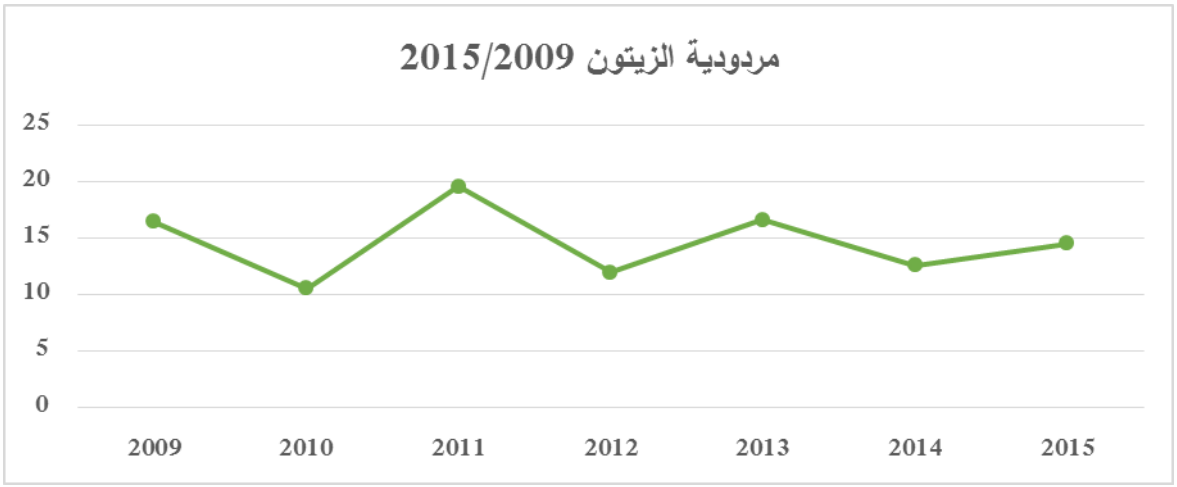

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أنتاج الزيتون لم يسجل تطور مستمر وإنما كان يتميز بعدم استقرار الإنتاج وذلك خلال الفترة 2015/2009، حيث سجل ارتفاع ملحوظا سنة 2009 إلى غاية 2011 من حيث الانتاجية والمساحة، وهذا يرجع إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي اعتمدت الجزائر ضمن أحد أهدافها الرئيسية تنمية انتاج الزيتون، عن طريق تحقيق مجموعة من المشاريع الاستثمارية والتي تمثلت في زيادة غرس أشجار الزيتون وخلق مستثمرات أخرى ذات مساحات مختلفة تكون حسب الظروف المناخية والفلاحية، وبعدها عرف موسم الزيتون انخفاضا كبيرا لسنة 2012 والذي تميز بخسارة ثلث المنتوج نتيجة نقص مياه السقي رغم تزايد المساحة، ليتحسن سنة 2013 وقدر الإنتاج بـ 5,7 مليون قنطار، أما بالنسبة لموسم 2015/2014 فقد عرف منتوج الزيتون تطورا كبيرا حيث قدر سنة 2015 بـ 6,5 مليون قنطار ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الاستثمارات الخاصة بعمليات السقي والجني وإعادة إحياء المستثمرات القديمة بالإضافة إلى الاعتماد على الإجراءات التقنية المتخصصة في هذا المحصول باعتباره فرع من الفروع الاستراتيجية التي من شأنها ضمان الأمن الغذائي في المنتوج بالجزائر، وبالتالي فإن زيادة المساحات المزروعة من هذا النوع يعتبر استثمار هام لما له من فوائد اقتصادية وبيئية.

5. فرع الحمضيات: تشمل هذه المجموعة منتجات (البرتقال، الكلمنتين، اليوسفي، الليمون وغيرها) وسيتم توضيح تطور انتاج وكذا مردودية الحمضيات لكل هكتار من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (05/03): تطور إنتاج ومردودية الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج (قنطار)	8.444.950	7.881.110	11.067.500	10.878.320	12.048.510	12.710.030	13.419.940
المساحة (هكتار)	50.567	53.977	55.227	57.157	57.479	59.151	59.943,05
المردودية (قنطار/هكتار)	167,01	146,01	200,40	190,32	209,62	214,87	223,88

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية والاعلام الآلي.

الشكل رقم (07/03): تطور مردودية الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

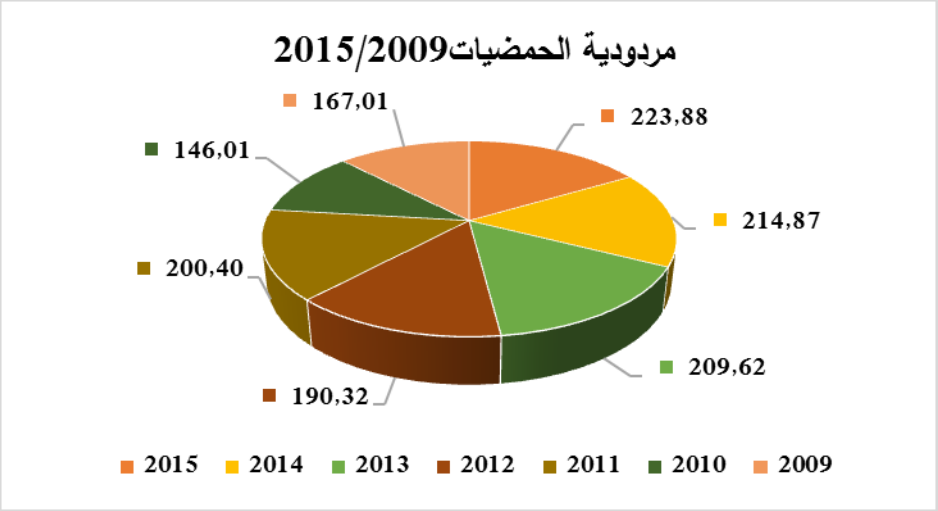

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الحمضيات عرفت تذبذبا في الإنتاج وكذا المردودية خلال الفترة 2012/2009 من حوالي 8,4 مليون قنطار؛ 7,8 مليون قنطار؛ 11,06 مليون قنطار و10,8 على الترتيب؛ وشهدت خلال الفترة 2015/2013 زيادة في المساحة المستغلة لإنتاجها مما أدى الى ارتفاعا في الإنتاج والمردودية، حيث بلغ الإنتاج 13,4 مليون قنطار على مساحة قدرت بحوالي 60 ألف هكتار ومردودية 223,88 قنطار/هكتار لسنة 2015، ويرجع هذا الارتفاع المسجل الى سياسة دعم الدولة لهذا الفرع باقتلاع الأشجار القديمة وتشجيع استعمال العتاد والدعم التقني للمنتجين باعتبار أن زراعة الحمضيات تتطلب تقنيات هامة كالتقليم، السقي والجني ويبقى القول أن سعر هذه المنتجات في السوق غير مشجع بالنسبة للمنتجين باعتبار أن التسويق من أكبر العوامل التي تعمل على إعاقة الإنتاج، حيث يبقى الهيكل التسويقي لهذه المنتجات المجال المفتوح الذي يتطلب تنمية الاستثمار فيه وذلك بإنشاء مؤسسات تجارية تخدم القطاع الفلاحي عن طريق تسويق المنتجات الفلاحية.

6. فرع التمور:

الجدول رقم (06/03): تطور إنتاج ومردودية التمور في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج (قنطار)	6.006.960	6.447.410	7.248.940	7.893.570	8.481.990	9.343.772	9.903.769,5
المساحة (هكتار)	160.867	161.091	162.134	163.985	164.695	165.378	167.389
المردودية (قنطار/هكتار)	37,34	40,02	44,71	48,14	51,50	56,50	59.15

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية والاعلام الآلي.

الشكل رقم (08/03): تطور مردودية التمور في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

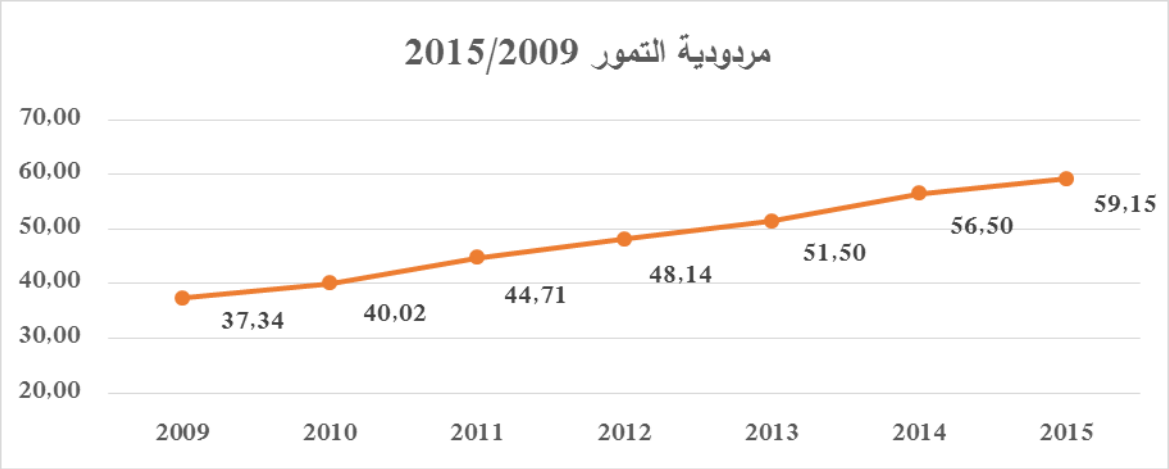

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ان منتوج التمور يعتبر من أهم المنتوجات الزراعية في الجزائر لتميزه بجودة ونوعية عالمية عالية، فقد عرف منتوج التمور خلال الفترة 2015/2009 تطور مستمر مع وجود اختلاف في معدل الزيادة من موسم إلى أخر ليسجل أعلى مستوى من حيث الإنتاج خلال سنتي 2015/2014 بنسبة نمو قدرت بـ 6%، وهذا يرجع إلى زيادة الاستثمارات الفلاحية المدعمة في هذا المجال من توسيع المساحات المزروعة من أشجار النخيل من جهة وعمليات تهيئة خاصة بها مع قلع القديمة منها وتهيئة الأرض الزراعية المخصصة لإنتاجها ، حيث شمل الاستثمار مجموعة العمليات المتخصصة في تجهيز الواحات الجديدة والموجودة منها، مما أدى إلى تسجيل تضاعف في المنتوج وتحسن معتبر في مردوديته، مما يجعل التمور من بين الثروات الفلاحية التي يمكن تشجيعها وزيادة الاستثمار فيها للإنتاج والتصدير، لما يتميز به هذا النوع من امتياز لا ينافسه أي منتوج أخر من التمر بالنسبة للبلدان المنتجة له.

7. فرع اللحوم:

الجدول رقم (07/03): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

الوحدة: قنطار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اللحوم الحمراء	3.465.956	3.816.124	4.195.529	4.397.893	4.671.997	4.862.903	5.256.239
اللحوم البيضاء	2.092.253	2.816.315	3.361.279	3.653.982	4.183.967	4.634.522	5.142.650

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية والاعلام الآلي.

الشكل رقم (09/03): تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

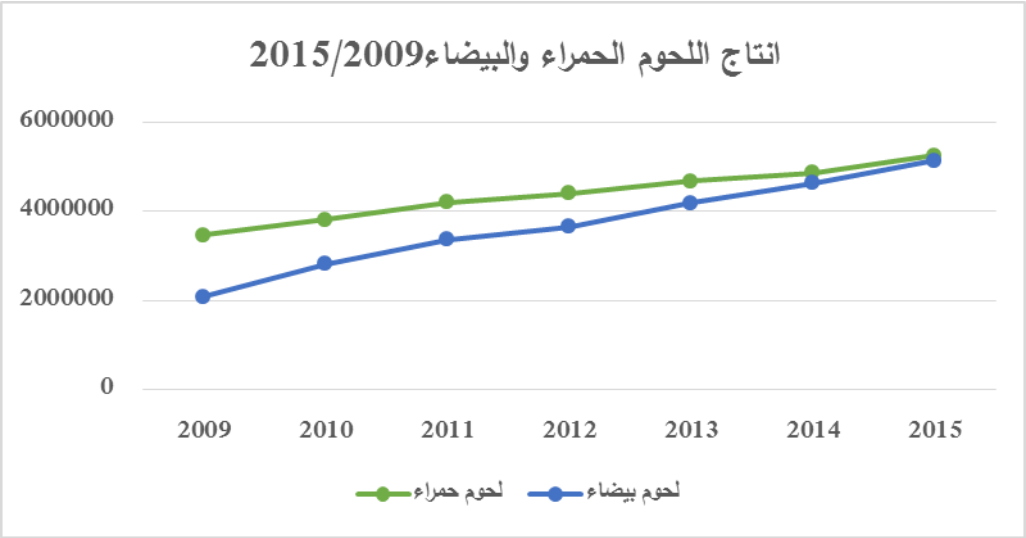

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن كل من إنتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء عرف زيادة متواصلة خلال فترة 2015/2009 ، حيث سجل أعلى مستوى له في سنة 2015 مما يدل على أن الثروة الحيوانية في الجزائر تتسم بالتنوع والوفرة، حيث يحظى هذا المنتوج بأهمية كبيرة لدى المستهلك الجزائري نظرا لما يوفره من منتجات تعد تركيبة مهمة في الغذاء الأساسي للسكان، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة عدد الاستثمارات الموجهة لهذا الإنتاج، إضافة إلى تميز بعض الولايات في الجزائر لمناخها الملائم وغناها بالثروات الحيوانية، وكان ذلك من خلال إنشاء بيوت لتربية الحيوانات وتوسيع الأراضي المخصصة للرعي وذلك من أجل تحسين وتكثيف الانتاج الحيواني ، وكذا باستخدام تقنيات متطورة في مجال التغذية كنظام الأكل بالعلف الاصطناعي، تهيئة عملية الاخصاب والتناسل والرعاية، مما يدل على أنها أهم الميادين الانتاجية التي يمكن الاستثمار فيها، لما يعود به هذا النوع من الاستثمار بربحية وفائدة على المستثمر من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

المطلب الثاني: دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق مناصب عمل في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم دول العالم، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة وما نجم عنها من تفشي للآفات الاجتماعية، فقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول السعي إلى تحقيق مناصب عمل عبر عدة برامج مست جميع القطاعات ومن أبرزها القطاع الفلاحي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الاستثمار الفلاحي في دعم مستويات التشغيل في الجزائر بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية في هذا الميدان.

جدول رقم (08/03): تطور اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

الوحدة: عدد

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اليد العاملة الفلاحية الكلية	2.358.327	2.420.171	2.442.632	2.476.547	2.528.972	2.550.713	2.556.654
عامل	2.216.827	2.270.036	2.296.074	2.327.954	2.377.234	2.397.670	2.403.256
عاملة	141.500	150.134	146.558	148.593	151.738	153.043	153.399
عدد المستثمرات	1.132.230	1.145.512	1.161.557	1.174.599	1.198.057	1.209.528	1.212.303

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية الاعلام الآلي "بتصرف"، أنظر الملحق4.

الشكل رقم (10/03) تطور اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

الوحدة: عدد

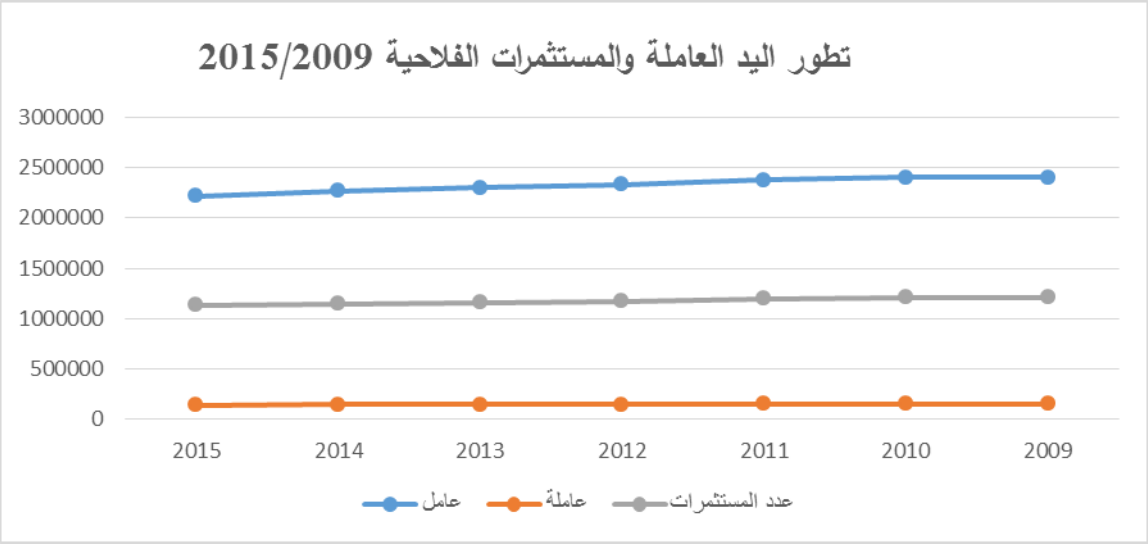

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هناك تطور في حجم القوى العاملة في القطاع وكذا عدد المستثمرات الفلاحية خلال الفترة 2015/2009، فقد قدرت نسبة الزيادة في القوة العاملة بمتوسط معدل نمو قدره 1,36% حيث سجلت سنة 2010 تزايدا معتبرا بنسبة 3% مقارنة بسنة 2009 وهي أعلى نسبة سجلت خلال الفترة، لتنخفض بعد ذلك لتصل إلى 1,32% فترة 2014/2011، ثم تنخفض إلى 0,23% سنة 2015 حيث قدر عدد العمال الكلي فيها بـ 2,5 مليون عامل موزع بين 2,4 مليون عامل و153 ألف عاملة (قدرت نسبة العمال بـ 94% ونسبة العاملات بـ 6%)، نشطين في 1,12 مليون مستثمرة فلاحية بمعدل 2 عامل لكل مستثمرة، وترجع هذه الزيادة الملحوظة إلى الإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة للفلاحين وصغار المستثمرين والتي تبنتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي وكذا سعي الدولة إلى توفير مناصب عمل في القطاع عبر المشاريع الاستثمارية، ولكن تبقى هذه الزيادة معتبرة ولا تحقق النسب المسطرة لبلوغها، كما ترجع التقلبات في نسبة زيادة القوة العاملة بكون فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة.

المطلب الثالث: دراسة تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

تبنت الجزائر في سياستها الاصلاحية خلال السنوات الأخيرة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية والتي تهدف إلى زيادة القدرة على المنافسة سواء محليا أو عالميا، ومنها تحرير تجارة المنتجات الفلاحية مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات وهو ما تم دراسته فيما يلي.

الجدول رقم (09/03) تطور الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

الوحدة: مليار دينار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الغذائية	8,45	23,7	26,16	24,81	32,13	26,08	23,68
الواردات الغذائية	469,7	500,3	790,01	781,87	837,13	956,38	969,3
الرصيد	-461,3	-476,6	-763,9	-757,1	-805	-930,3	-945,6

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS).

الشكل رقم (11/03): تطور الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

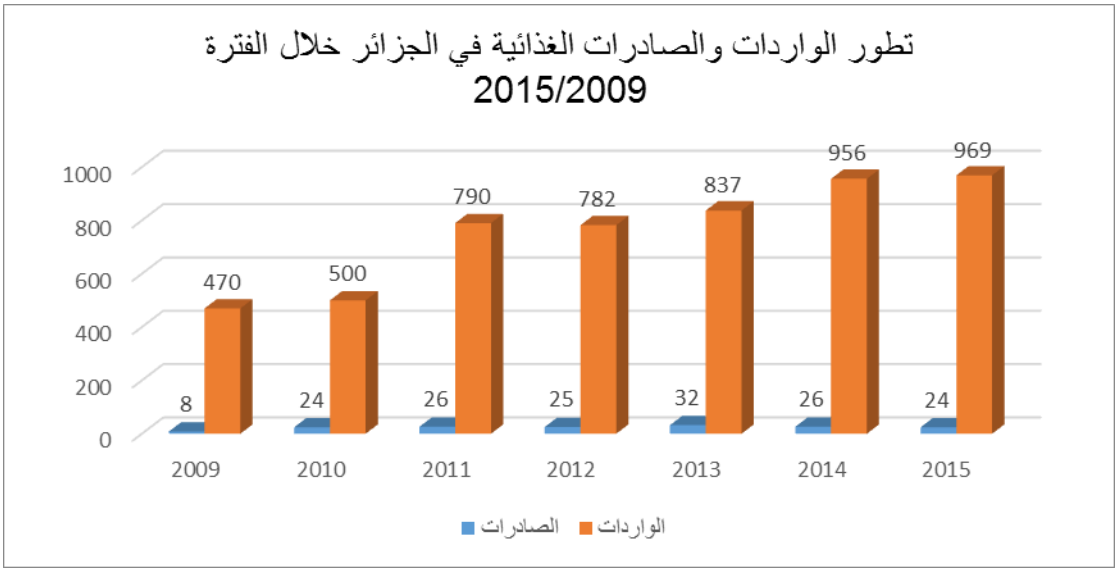

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه انتقال حصيلة الصادرات الغذائية من 8,45 مليار دينار سنة 2009 إلى 23,68 مليار دينار سنة 2015 بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 31,17%، كما أن حصيلة الصادرات الغذائية خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة في حصيلتها من موسم إلى أخر، حيث سجلت انخفاضا في الموسم 2015/2014 رغم أن هذا الموسم شهد فائضا في بعض المنتجات كإنتاج التمور على غرار باقي المنتجات لكنه واجه بعض المشاكل منها ما ارتبط بمعضلة التسويق من جهة وكذا صعوبة عمليات التصدير من جهة أخرى وذلك لتراجع دور المؤسسات المصدرة التي تخدم المحيط الفلاحي نتيجة الضوابط القانونية المتخذة وعدم توفر القواعد اللوجستية لعملية التصدير.

في حين أن الواردات الغذائية انتقلت من 469,7 مليار دينار سنة 2009 إلى 969,3 مليار دينار سنة 2015 وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 14,33%، وأن حصيلتها تميزت معظمها بالارتفاع، ومن المعروف خلال هذه الفترة 2015/2009 أنها تميزت بتدهور العملة المحلية مقارنة بالعملة الصعبة مما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة فواتير بعض المنتجات الفلاحية في السوق العالمية، وكذا تدهور كبير في كميات الانتاج المحلي لبعض المواد الأساسية كالحبوب و البقوليات مقارنة بطلب المستهلكين الجزائريين، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع قيمة الواردات.

أما فيما يخص الرصيد والذي يمثل الميزان التجاري الغذائي للجزائر خلال الفترة 2015/2009 فإن النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تشير إلى أن عجز الميزان التجاري في ارتفاع مستمر وهو ما يؤدي إلى تهديد رصيد العملة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ان

القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد كبير، حيث تضاءلت الأهمية النسبية للصادرات والواردات الغذائية إلى الصادرات والواردات الكلية، مما أدى إلى تناقص أهميته النسبية في التجارة الخارجية الجزائرية.

وهذا ما يوضح أن ضعف الميزان التجاري الغذائي راجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وكذا تذبذب الإنتاج مما جعل اعتماد الجزائر في غذائها على الخارج مازال قائما بشكل كبير، لذا صنفت من بين مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية، وهذا يرجع إلى تضاءل اهتمام الحكومة لهذا القطاع من حيث الاستثمار سواء من ناحية التسويق أو المؤسسات التي تخدم القطاع الفلاحي.

المطلب الرابع: دراسة دور الاستثمار الفلاحي في تحفيز معدل النمو الاقتصادي(PIB) في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

يشغل القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الأخرى أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الرفع من نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، وفيما يلي دراسة لمساهمة الفلاحة ودور الاستثمار الفلاحي في تحفيز معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

الجدول رقم (10/03): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	931.349	1.015.259	1.183.216	1.421.693	1.640.006	1.771.495,6	1.936.378,8
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي(دينار)	26.309,3	28.170,3	32.222,7	37.972,6	42.943,3	46.180,8	48.775,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات ONS "بتصرف"، أنظر الملحق5.

الشكل رقم(12/03): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015/2009 الوحدة: مليون دينار

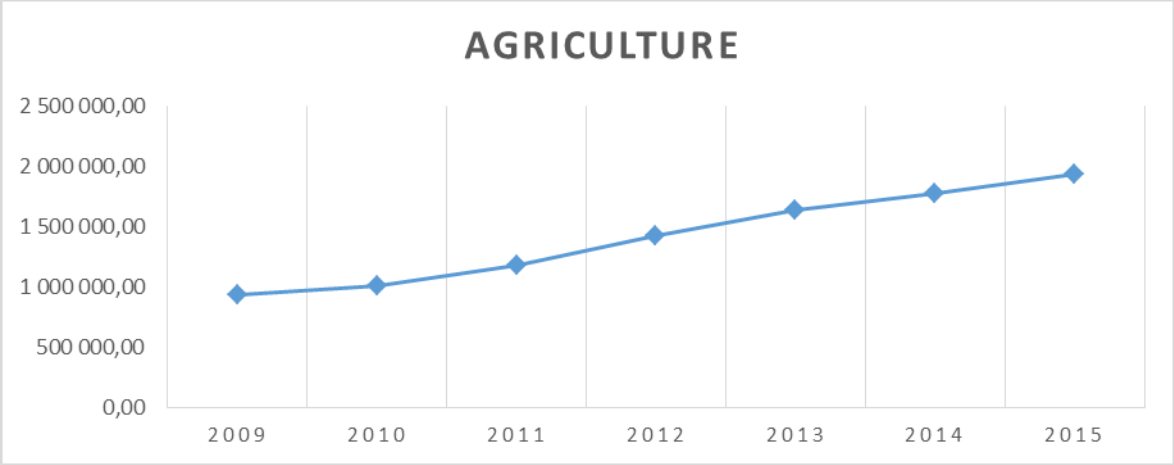

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يلاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاع وتحسن ملحوظ خلال الفترة 2015/2009 ولكن بنسب نمو متفاوتة من سنة إلى أخرى حيث سجلت سنة 2009 قيمة 931.349 مليون دج لترتفع بعد ذلك الى أن قدرت سنة 2015 بـ 1.936.000 مليون دج، أي بمتوسط معدل نمو قدره 13%، كما شهدت تحسن بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج الفلاحي بمتوسط معدل نمو قدر بـ 10.8%، وهذا يرجع إلى تطبيق مختلف الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي وتوسع النطاق الاستثماري من جهة وزيادة الإنتاج الفلاحي من جهة أخرى وهذا ما ساهم بشكل كبير في زيادة القيمة المضافة للفلاحة في الناتج الإجمالي.

كما يمكن توضيح نسبة القيمة المضافة للفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

جدول رقم(11/03): نسبة القيمة المضافة الفلاحية إلى الناتج الداخلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى الفترة 2015/2009

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	10,62	9,76	9,69	10,48	11,63	12,22	14,09
المحروقات	36,53	40,79	43,51	41,42	35,65	32,56	23,23
الصناعة	6,51	5,93	5,44	5,37	5,47	5,78	6,56
البناء والأشغال العمومية	11,40	11,48	10,34	10,41	11,13	11,93	13,47
التجارة	13,23	12,33	11,84	12,17	13,27	14,26	16,45
الخدمات	14,45	13,56	13,38	13,40	14,96	15,34	16,67
الجمارك والرسم على القيمة المضافة	8,16	7,19	7,00	7,95	8,81	8,57	9,53
الناتج الداخلي الخام	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

Source : les comptes économiques de 2009 à 2015 N°750, ONS, p 21

الشكل رقم(13/03): نسبة القيمة المضافة الفلاحية إلى الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى الفترة 2015/2009

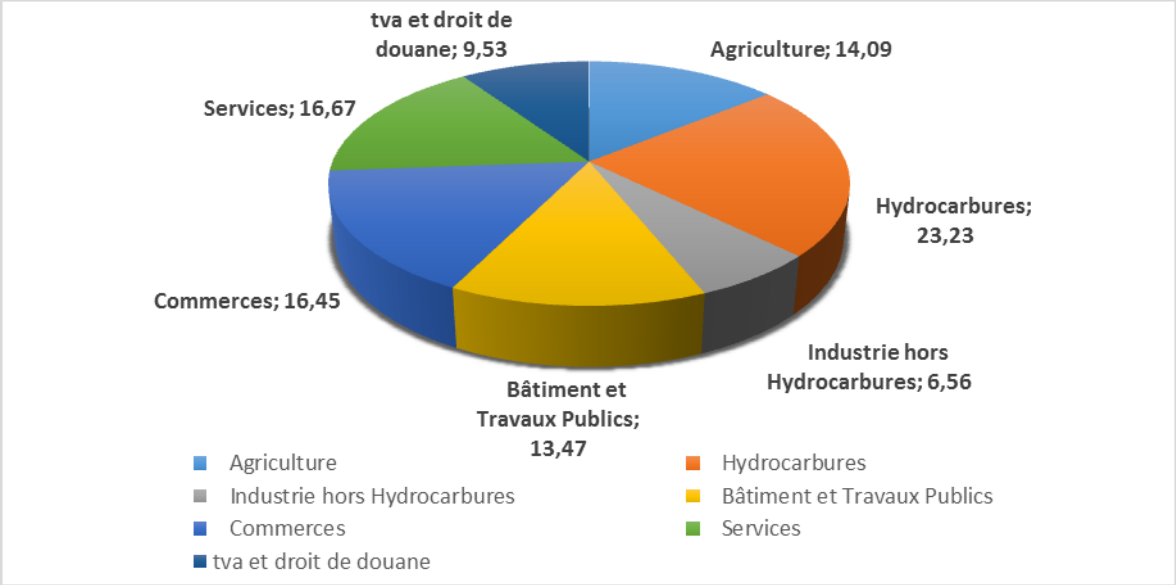

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن الفلاحة شغلت المرتبة الرابعة سنة 2015 وذلك بنسبة قدرت بـ 14,09% بعد قطاع المحروقات بنسبة 23,23%، قطاع الخدمات بنسبة 16,67%، وقطاع التجارة بنسبة 16,45%، حيث شهدت نسبة مساهمة القيمة المضافة الفلاحية في الناتج المحلي الإجمالي تزايدا خلال الفترة 2015/2009 مع المحافظة على نفس الرتبة مما يدل على أن القطاع الفلاحي يتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج التنموية المتعددة ضمن تعدد المشاريع الفلاحية إلى جانب ارتباط القطاع بالاستثمارات الفلاحية والتي تجعل له دور هام واستراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل اتضح أن القطاع الفلاحي في الجزائر له دور هام واستراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية، وهذا ما يستخلص من خلال الجهود الدولة المبذولة لتنمية هذا القطاع وذلك من خلال النهوض بالاستثمارات الفلاحية، وكذلك المشاريع الاستثمارية المحققة في ميدان الإنتاج الفلاحي والتصدي للعراقيل التي تقف في طريق التطور الفلاحي وذلك بتدعيم مختلف الوسائل والامكانيات المختلفة في هذا المجال.

واتضح من خلال دراسة مختلف الاحصائيات الخاصة بتطور الإنتاج بمختلف مكوناته، دراسة تطور اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية، تطور الميزان التجاري الغذائي، وكذا دراسة تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وإعطاء دراسة تقييمية لمختلف هذه الاحصائيات إلى جانب ربطها بالاستثمار الفلاحي أن التجربة الجزائرية في المجال الفلاحي شهدت تطورا ملحوظا مع مرور السنوات وذلك من ظل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ما يبرز أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمة العامة

على إثر هذه الدراسة التي تم التعرض فيها إلى موضوع الاستثمار الفلاحي والتي تهدف إلى معرفة مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر وذلك في ظل البرامج الجديدة التي تبنتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث يعد الاستثمار في هذا القطاع أحد المضامين الأساسية للتنمية الاقتصادية لمدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مناصب عمل، إضافة لكونه الركيزة الأساسية لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني. فكان لابد من الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي مثلت فرضيات البحث، وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع تم اختبار صحة هذه الفرضيات والتوصل إلى مجموعة من النتائج.

اختبار الفرضيات

مكنت هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات واستخلاص ما يـــلي:

- **الفرضية الأولى** تتمحور حول فكرة أن التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة التخلف إلى حالة التقدم وتم استنتاج صحة الفرضية لأن: التنمية الاقتصادية تتمثل في إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، وذلك بتحقيق الزيادة في الناتج الوطني بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد.

- **الفرضية الثانية** تعالج فكرة أن الاستثمار الفلاحي ظاهرة اقتصادية، حيث تشكل عملية تشجيعه وسيلة ناجعة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتبين أن الفرضية صحيحة، إذ يساهم الاستثمار في القطاع الفلاحي بفعالية كبيرة في عملية التنمية حيث يوفر أهم المنتجات الغذائية للأفراد، وكذا المواد الأولية الضرورية لباقي القطاعات.

- **الفرضية الثالثة** يعتبر مشكل العقار من أبرز المعوقات التي تعيق أداء الاستثمار الفلاحي وقد أثبت البحث صحة هذه الفرضية لصعوبة الحصول عليه وخضوعه لعدة اجراءات قانونية معقدة.

- **الفرضية الرابعة** تتمحور حول اتباع الدولة للعديد من الوسائل والدعائم الكفيلة والكافية لتطوير الاستثمار الفلاحي وقد أثبت البحث عدم صحة هذه الفرضية لأن الدولة تتبع مجموعة من الحوافز لكنها تبقى غير كافية وتتطلب مجهودات إضافية كالرفع من مستوى هذه المساعدات الممنوحة وخاصة فيما يخص تشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص.

- **الفرضية الخامسة** عرف الاستثمار الفلاحي انتعاشا ملحوظا من خلال السياسة التنموية الحالية للتجديد الفلاحي والريفي، حيث أن الحصيلة التي تم إعدادها تشير إلى ثراء المسعى المتبع لهذه السياسة وأهمية النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الأخيرة، وذلك لمدى مساهمتها في تحسين ظروف المعيشة والعمل خاصة في الوسط الريفي، ويمكن أن يضاف هذا التقدم لحساب تنمية الاقتصاد الوطني غير أنه تبقى هنالك مجهودات اضافية تستوجب القيام بها.

نتائج البحث

أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث:

- يعد الاستثمار في القطاع الفلاحي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية ولكنه لم يحظى بالاهتمام عكس ما تحظى به باقي القطاعات بالجزائر، حيث عرف خلال الفترة الأخيرة مجموعة من الإصلاحات ولكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب تحقيقه.
- يعاني الاستثمار الفلاحي في الجزائر من العديد من المعوقات يمكن حصر أهمها في مشكل العقار الذي يشكل هاجسا كبيرا أمام المستثمرين، وكذا المشكل المتعلق بتوفير المياه التي تمثل أهم متطلبات الاستثمار الفلاحي.
- مجموع الحوافز والاعانات التي تقدمها الدولة لا تكفي وحدها لتأسيس الاستثمار الفلاحي.
- غياب وكالة متخصصة في متابعة الاستثمار الفلاحي ومراقبة توجه مبالغ الدعم نحو الأطر المحددة لذلك.
- غياب الخبرة الميدانية والأكاديمية لدى العديد من المستثمرين والفلاحين المتوجهين نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- يمكن أن يكون الاستثمار في القطاع الفلاحي وفقا لمنهجين (أفقي أو رأسي) حيث يتمثل الاستثمار الأفقي في الزيادة من المساحات المزروعة وذلك عن طريق استصلاح الأراضي، توفير الوسائل اللازمة للري...إلخ، أما الاستثمار الرأسي فيتمثل في زيادة انتاجية الوحدة من الأرض وذلك باستخدام الأسمدة، والبذور الأوفر غلة، واعتماد الوسائل الحديثة في السقي والجني...إلخ.
- يتكامل دور القطاعين العام والخاص في القطاع الفلاحي، حيث يبرز دور القطاع العام في تحقيق الاستثمارات الضخمة كإنجاز الهياكل القاعدية مما يؤدي إلى اهتمام الخواص بالاستثمار في القطاع.

- شهدت القوة العاملة الفلاحية زيادة ملحوظة خلال فترة تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي وذلك راجع للزيادة الملموسة في عدد المستثمرات، ولكن تبقى فرص العمل مؤقتة بسبب هجرة العمال نحو باقي القطاعات نتيجة لتدني ظروف العمل بالقطاع.
- قلة المؤسسات الاقتصادية التي تخدم القطاع الفلاحي سواء كان من ناحية التسويق للمنتجات داخل الوطن او المؤسسات المصدرة التي شهدت تراجع في دورها نتيجة الضوابط القانونية المتخذة.
- تأثير الاستثمار الفلاحي على معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيف إذا ما قورن بمعدل أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

الاقتراحات

بعد عرض أهم النتائج النظرية والتطبيقية يمكن تقديم الاقتراحات الآتية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر:

- حل مشكل العقار الذي يعد أكبر هاجس أمام المستثمر في القطاع الفلاحي وذلك من خلال الحد من الانتقاص العمدي الذي يقوم به الانسان والدولة من بناءات على الاراضي الصالحة للفلاحة كاعتماد نظام البناء الرأسي. وضع سياسة استراتيجية لتوسيع شبكة الري وشبكات السدود من خلال حفر الآبار، وتقليل نسبة الاعتماد على مياه الأمطار.
- تكثيف الحوافز والاعانات التي تقدمها الدولة لتأسيس الاستثمار الفلاحي.وكذا التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي وذلك من أجل تسريع وتسهيل معاملات الحصول على القروض الفلاحية.
- وضع وكالة متخصصة لمتابعة الاستثمارات الفلاحية، ودعم القطاع الفلاحي بأجهزة رقابية تضمن توجه مبالغ الدعم نحو الأطر المحددة لذلك.
- وضع برامج تكوينية في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته من أجل تكوين وترقية المستثمرين والفلاحين بهدف إدخال أساليب حديثة في القطاع بدلا من الأساليب التقليدية التي تتطلب الجهد الكبير الذي يقابله المردود الضئيل.
- وضع نظام يسمح بخلق مستثمرات فلاحية جديدة بالمناطق التي ظلت مهمشة رغم ثرائها الطبيعي.
- وضع سياسة استراتيجية لتوسيع شبكة الري وشبكات السدود من خلال حفر الآبار، وتقليل نسبة الاعتماد على مياه الأمطار.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدام المكننة الحديثة الموجودة في العتاد الفلاحي وتطوير استعمال الاسمدة والمبيدات بطريقة عقلانية.

- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية، ويستلزم أخد حلول ملائمة لكل منطقة على حدى ومراعاة خصوصياتها.
- ضرورة التأكيد على أهمية التنمية الريفية التي تعد أحد ركائز السياسة الفلاحية الجديدة، وذلك من خلال توفير مرافق اجتماعية وجميع متطلبات الحياة اليومية وهذا من أجل ضمان استقرار للفلاحين بالدرجة الأولى وخدمة للأرض بالدرجة الثانية.
- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي، وتشجيع مؤسسات التسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية.
- تفعيل العلاقة التبادلية بين الزراعة والصناعة من خلال إنشاء مصانع مادتها الأولية منتوجات فلاحية وإنتاجها صناعة غذائية، مما يساعد الفلاحين على مضاعفة إنتاجهم ويعطي دفعة قوية لتطوير الاستثمار الفلاحي.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي بكافة الطرق مثل ملتقيات، الدورات الارشادية والإشهارات.
- إنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعتها، وذلك من أجل السيطرة التامة على معطيات التسيير.

آفاق الدراسة

بناء على النتائج المقدمة، تبين بأن موضوع الاستثمار الفلاحي حساس لما له من أبعاد اقتصادية اجتماعية وحتى سياسية، والذي يمكن أن يفتح آفاق جديدة لمواصلة البحث، وأن يكون محور نقاش للعديد من الأبحاث الأخرى وذلك من خلال:

- تقييم المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر.
- أثر التطور التكنولوجي على القطاع الفلاحي.
- إدارة الري الفلاحي تحت قيد الموارد المائية المحدودة.
- دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر.
- إشكالية تمويل الاستثمارات الفلاحية في الجزائر.

وفي الختام نسأل المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بالقدر القليل في بحثنا هذا من حيث اختيار الموضوع وطريقة معالجته.

الملـــخص

يعتبر الاستثمار الفلاحي وسيلة ناجعة للارتقاء بالقطاع الفلاحي وتطويره، حيث يعد هذا الأخير من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا تسعى الجزائر إلى تنمية هذا القطاع كأحد الحلول التي يراها الخبراء كفيلة لتنويع الاقتصاد الوطني، وعلى هذا السياق جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مجموعة من المعطيات الإحصائية، حيث تم تقديم مفهوم التنمية الاقتصادية وأهم النظريات والسياسات المتبعة فيها، وكذا مختلف الطرق الممكن اعتمادها لبلوغ التنمية ومصادر تمويلها. وتم التعرض إلى الملامح العامة للاستثمار الفلاحي في الجزائر من خلال عرض أهم السياسات التي عرفها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكذا خصائص وأهداف الاستثمار الفلاحي ومصادر تمويله، وتم تقديم أهم نقاط قوة قطاع الفلاحي ومعوقاته، ومجموع الدعائم والحوافز التي تعتمدها الدولة لتشجيع الاستثمار الفلاحي وأهم الآفاق المسطر بلوغها ، ثم تم القيام بدراسة ميدانية تمثلت في تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي في الجزائر في ظل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وكذا تطور مناصب العمل المستحدثة في القطاع خلال هذه الفترة، وتم دراسة تطور الميزان التجاري الغذائي وتطور نسبة القيمة المضافة الفلاحية للناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة ومقارنتها بباقي القطاعات. ولعل أبرز النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل في أن عملية تشجيع الاستثمار الفلاحي تعتبر وسيلة ناجعة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لما يحوز عليه القطاع الفلاحي من مقومات تسمح عملية حسن استغلاله برفع مستوى معيشة الأفراد.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية، الاستثمار الفلاحي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، الدعم الفلاحي، فروع الإنتاج، الميزان التجاري الغذائي، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract :

The agricultural investment is an effective way to improve the agricultural sector and develop it. The latter is one of the most important sectors that contribute to economic development, so Algeria seeks to develop this sector as one of the solutions that experts see as capable of diversifying the national economy. In this context, this study came to answer the following problem: what is the extent of agricultural investment contribution to economic development in Algeria, and by following the descriptive analytical approach using a set of statistical data, which was presented the concept of economic development and the most important theories and policies, As well as possible ways to achieve development and sources of funding. And also the main features of agricultural investment in Algeria were presented through the presentation of the most important policies defined by the agricultural sector since independence to the present day, as well as the characteristics and objectives of agricultural investment and its sources of financing. The main points of strength of the agricultural sector and its obstacles were presented and the total incentives adopted by the state to encourage agricultural investment and the most important prospects for achieving them. Then, a field study was carried out in analyzing statistical data related to agricultural production in Algeria in light of the implementation of the agricultural and rural renewal policy, as well as the development of new jobs in the sector during this period. The development of food trade balance and the development of value-added agricultural GDP ratio for the same period and compared to the rest of the sectors. Perhaps the most striking results reached is that the promotion of agricultural investment process is a viable way to achieve economic development, so why the agricultural sector has elements that can be exploited to raise the standard of living of individuals.

Key words:

Economic development, agricultural investment, agricultural and rural renewal policy, agricultural support, branches of production, Food trade balance, gross domestic product (GDP).

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولا: الكتب باللغة العربية.

1. ابو قحف عبد السلام ، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، منشورات الحلي الحقوقية، الاسكندرية، 2003، ص 64.
2. البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1971.
3. بسيوني جابر أحمد ومهدلى محمد محمود، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم، نظريات، تطبيقات**، دار الوفاء للنشر، مصر، 2012.
4. بكري كامل، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت،1982.
5. الحسيني عرفان تقي، **التمويل الدولي**، المجدلاوي، عمان، الأردن،1999.
6. الخولي عثمان أحمد ومحمود محمد الشريف، **الزراعة العربية**، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1972.
7. رمضان زياد، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
8. الريفي حامد، **اقتصاديات التنمية: مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
9. السويدي محمد، **التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980.
10. صديق عبد الحميد ومحمد كمال صابر، **التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة أو دار نشر، مصر، 2002.
11. عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.
12. عجمية محمد عبد العزيز، أحمد يسري عبد الرحمان، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاته**، الدار الجامعية، الاسكندرية،1999.
13. عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد على، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2001.

14. العيسوي كاظم ومحمود الوادي، **الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2000.

15. قابل محمد صفوت، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008.

16. القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الاردن، 2007.

17. لعويسات جمال الدين، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر،2000.

18. محمد مدحت، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

19. مرسي فؤاد، **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية: منشأة المعارف**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،1980.

20. مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كألية من أليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر،2011.

21. مفدم مبروك، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزائر،1993.

22. الموسوي رحمن حسن، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.

23. نور عصام، **دول العالم النامية وتحديات القرن الحدي والعشرون**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر،2002.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

24. Dallence Pierre, Lecru Luc, « **Croissance Et Mutations De L'économie Mondial Depuis1945**», Edition de seuil, 1999

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

25. برجي نسرين، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي،2013.

26. بودبوز حسان، **آليات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2016.

27. بودلال علي، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009.

28. توبين علي، **النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

29. زبيري رابح، **الاصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996.

30. صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

31. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011.

32. غطاس عبد الغفار، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 1990-2006، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010.

33. فزاني أسماء، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013.

34. قروف محمد كريم، **دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2009.

35. كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

36. لرقام جميلة، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

37. مزراق مليكة، **تأمينات الأخطار الفلاحية ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الفلاحي**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2014.

38. الواعر لخميسي، **البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.

39. ولاد سيدي حسن، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريتانيا**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2012.

40. يحة عيسى، قرار **الاستثمار الزراعي، دراسة عينية من مشاريع الاستثمارات الزراعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

رابعا: الدوريات والمجلات

41. زبيري رابح، **حدود وفاعلية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

42. شعباني اسماعيل، **خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر**، مجلة les cahiers du créad، العدد 49، 1999.

43. مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 46،2009.

44. مسعودي راشيدة، **العناصر المحركة في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات

45. براق محمد، بوسبعين تسعديت، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، ملتقى دولي تحت عنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجزائر،2011.

46. بونوة شعيب وبودلال علي، **إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة.

سادسا: النصوص التشريعية والتنظيمية

47. التعليمة الرئاسية رقم 14، الصادرة بتاريخ 14 مارس 1981 والمتبوعة بالمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981.

48. قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في3 غشت سنة 2008 والصادرة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

49. قانون المالية 2013، الجريدة الرسمية، العدد 30، 72 ديسمبر 2012.

50. المادة السادسة من القانون 87-19 المِؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 العدد 50.

سابعا: المواقع الإلكترونية

51. بدون مؤلف، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والأبعاد،http:// www.hrdiscussion.com

52. الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية www.mingri.gov.dz

53. وزارة الموارد المائية والبيئية، http://www.mree.gov.dz

54. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،http:// www.andi.dz

55. Organisation des coopérations et développement économique, http://www.oecd.org.fr

ثامنا: مصادر أخرى

56. خطاب رئيس الجمهورية، إصدار وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 26 نوفمبر 2000.

57. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000.

58. مصادر إحصائية من الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

59. مصادر إحصائية من الديوان الوطني والإحصائيات والإعلام الآلي التابع للجمارك CNIS.

60. مقابلة شخصية مع عدة إطارات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2017/04/19.

61. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، الجزائر، ماي 2012.

62. Ecole Nationale Supérieure Agronomique-El Harrach, protection sociale et agriculture: briser le Cercle vicieux de la pauvreté rurale, octobre 2015.

63. Le secteur agricole en bref, MADR, document de vulgarisation tiré en 3000 exemplaires, DFRV, 2011.

64. MADR, La politique de renouveau rural en Algérie, 2012, (Nora MEDJDOUB).

الملاحـــق